محاضرة 1

١-١-٣ تاريخ وتطور مفهوم التنمية :

إن استعراض تاريخ التنمية ومراحلها منذ القـــدم ما هو إلا باهتمام بالغ في تقديم سلسلة المعلومات المتكاملة وسرد جميع فصولها حتى يتسنى لنا استكمال مـــا بـــدأه أسلافنا[٦]. والاستفادة من المعلومات والبيانات التي حصلوا عليها ومتابعة التطور في عملية النمو والذي كان يهتم بمـــا يعرف بالنمو الاقتصادي, والذي وضع له العلماء اللبنـــة الأولى لبداية الطريق ومن هؤلاء العلماء: الفـــارابي وابـــن خلدون, والذي يعتبر كتابه مقدمة ابن خلدون من الكتب التي اهتمت بمجال العمران والاجتماع والذي أعطى تصوراً لما يعرف فيما بعد بالنمو والتنمية.

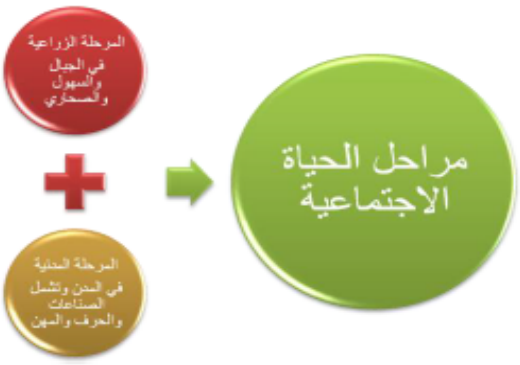

شكل (١) : توضيح مراحل الحياه الاجتماعية.
المصدر :رسم وتحليل الباحث.

وابن خلدون ذكر في كتابه أن التطور الاجتماعي يحصل من انتقال المجتمع من حالة معيشية ثابتـــة إلى حالة معيشية متقدمة, والاختلاف المعيشي بين الناس يحصل باختلاف أساليبهم في الحياة فيهتموا بالمأوى ومـــن

المرحلة الأولى: المرحلة الزراعية في الجبال والسهول والصحاري.

والمرحلة الثانية: المرحلة المدنية والتي تكون في المدن. والتي تنتشر فيها الصناعات والحرف والمهـــن المختلفـــة وكما هو موضح بالشكل رقم (١) تقسيم المرحلتين.

وكما يظهر في الشكل رقم (٢) فإن اتجاهات مراحل تطور التنمية والتي ظهرت من القـــرن الثـــامن عشـــر[٨] والتطورات في تاريخ الفكر الاقتصادي ظهر من خلال اتجاهين.

الاتجاه الأول: مراحل التطور الاجتماعي بمنظور ابن خلدون. والذي أوضح أن عملية النمو والتنميـــة هـــي عملية متكررة من خلال تغير الحكام والأنظمة المختلفة مع مرور الزمن. و **الاتجاه الثاني**: ظهـــر مـــن خـــلال نظريات وأبحاث والتي تركزت دراساتهم على مراحل التنمية الاجتماعية وشـــرح ووصـــف مراحـــل النمـــو الاقتصادي لها.

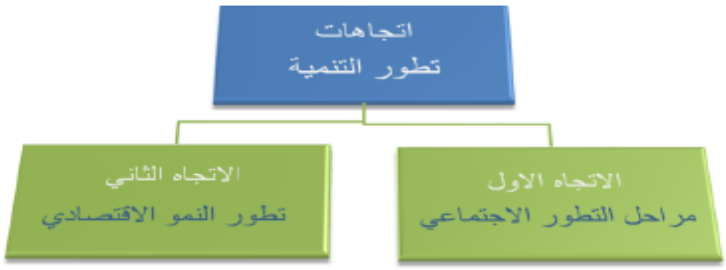

شكل (٢) : يوضح إتجاهات مراحل تطور التنمية.

وكانت معظم الدراسات في الفترة التي ظهرت فيها الثورة الصناعية في الفترة ما بين القرن الثامن عشر ومنتصف القرن العشرون والتي رصدت جميع التغيرات في المجال الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي . وأدت إلى استغلال جميع الموارد والاستهلاك. والذي نتج عنه استنـــزاف الموارد المتجددة وغير المتجددة وظهور التلوث البيئي بعد سلسلة الأحداث المتوالية والنتائج المضطربة والخطيرة. والاستهلاك الغير عادل للموارد المتجددة كان ذلك بداية ظهور مفهوم التنمية المستدامة. والفكر الجديد لعملية الاستهلاك الجامح والذي يضع حدود ومسئوليات. ويوضح الشكل رقم (٣) مدى دور

المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته سواء مجتمع صناعي أو زراعي أو رعوي, فالمجتمع هو صانع الاقتصادوالبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها. كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا: أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية[٩].

وقد حدث تطور في مفهوم التنمية بحيث انتقل من التركيز على الجوانب الاقتصادية إلى إعطاء أهمية للجوانب الاجتماعية والإنسانية, بحيث تطور مفهوم التنمية إلى التنمية البشرية أي انتقل مفهـــوم التنمية إلى الحقل السياسي والثقافي والاجتماعي والبيئي. كما هو موضح بالشكل رقم (٤). واعتبر أن الإنسان أداة وغاية التنمية. وهكذا تعتبر التنمية مفهوم عام يدل على التطور أو التغيير الجذري الـــذي يطرأ في بلد معين على مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وكذلك تغير جذري للمجتمع من وضع سيئ إلى و ضع أحسن وضمان استمرارية البيئة, والتي تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية ومناسبة له وللأجيال القادمة وتكون بمثابة تنمية بشرية مستدامة.

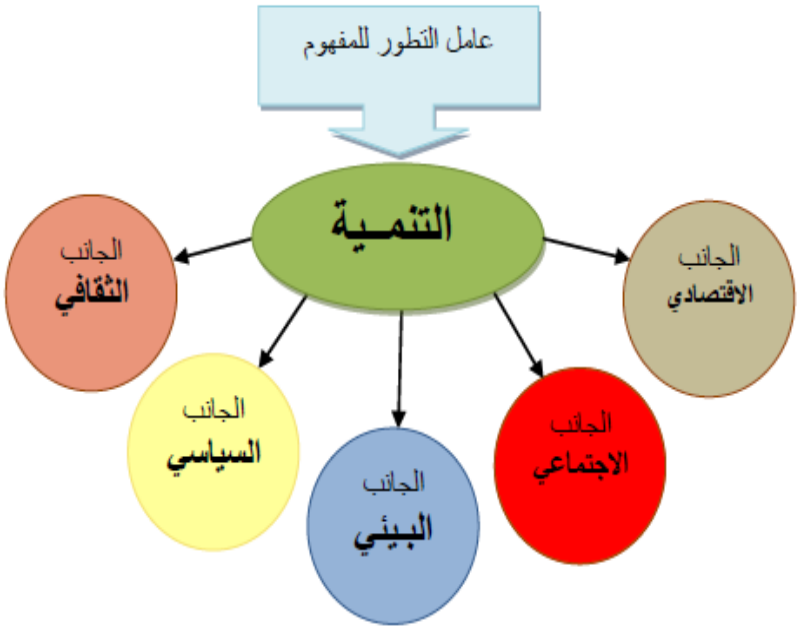

شكل (٤) : يوضح تطور التنمية و شمولية علاقتها بالجوانب المختلفة.

وقد انتشر مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء. فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress. وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization.

وبعد ذلك تغير مجال المفهوم إلى المجال السياسي بتطوير البلدان تجاه البيروقراطية. وكذلك من الناحية الثقافية الذي أصبح من المجالات الواضحة لرفع المستوى الثقافي للمجتمع. وأيضاً من الناحية الاجتماعية حتى يزيد من التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. وظهر كذلك مفهوم التنمية البشرية والذي يهتم بالقدرات والطاقات البشرية وتحسين أوضاع المجتمع مع قياس مستوى معيشة الفرد[١٠].

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم أنتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية, وتعرف التنمية السياسية بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى

محاضرة 2

مستوى الدول الصناعية. ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقًا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان. وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع الفرد و الجماعة و المؤسسات الاجتماعية المختلفة والمنظمات الأهلية. بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في

ب – نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والملموس. أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج – إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

ونظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة وتلك النامية، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسين : أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.

أما التيار الآخر، فقد تمثل بدول العالم الثالث النامية، وعرف التنمية على أنها، العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية . اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عد المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قد اكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله.

من قراءتنا لنهج هذين التيارين، نرى بأنهما متفقان على ضرورة وجود قاعدة إنتاجية سليمة، مادية، وبشرية، قادرة على رفع متوسط دخل الفرد مع تحقيق كفاءة عالية لأداء المجتمع تودي إلى تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات بمعدل يفوق التزايد المتوقع في عدد السكان، على الرغم من اختلاف هذين التيارين حول أهمية التركيز على تقليص ظاهرة عدم المساواة وضرورة تحقيق توزيع أكثر عدالة لثمرات التنمية. وإذا نحن حذفنا تلك الظاهرة المرتبطة بالنهج الاقتصادي الغربي القائم على التنافس في إنتاج وتبادل السلع، فإن الفكر البشري يكاد يلتقي حول ماهية التنمية كدافع إلى البناء والتقدم لزيادة دخل الفرد ورفاهية المجتمع.

نسبية التنمية ومفهوم العالم (كيم) لها: أن التنمية هي علاج للتخلف، والتنمية هي التنمية، لها قواعدها وأركانها بصرف النظر عن مسمياتها سواء كانت التنمية الريفية، أو التنمية الحضرية، أو التنمية السياسية، أو التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، فهذه كلها كما يقول البروفيسور كيم، الأستاذ بجامعة نورث كارولينا الأمريكية "مسميات خاطئة" حيث يقول:

"...وبالمنظور السابق لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية. فالدنيا كلها لا زالت متخلفة طالما أن التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي فمصطلح "المجتمع النامي" مصطلح خاطئ. فالمجتمعات يمكن فقط أن تقارن بين بعضها البعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها إلى مجتمعات أكثر أو أقل تقدما في عملية التنمية. ونلاحظ كذلك خطأ يشابه ذلك. فالاقتصاد أو المقتصد الخاص بمجتمع معين قد ينمو، ولكن المجتمع هو الذي ينمو، وكذلك قد تتغير المؤسسات أو قد يتغير السلوك السياسي، ولكن المجتمع هو الذي ينمو. وبالتالي فالتنمية **المجتمعية** هي التنمية. والتغيرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من

مفهوم (لودارميلك) و (لاتوس) للتنمية: لقد قلنا، وقال الآخرون من قبل، أن التنمية هي التنمية، وطنية كانت أم حضرية أم ريفية، فالمهم هو مضمون العملية وليس موضوعها في مجال التعاريف النظرية. يتحدث لاودارميلك، و لاتوس معرفين للتنمية الريفية حيث يقولان:

"التنمية الريفية هي عملية مستمرة من التغيير المخطط في الأبنية أو الهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية والحضرية وذلك في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي توفر الدوافع الكافية، وتحرك الإمكانات الإنتاجية، وتهيئ الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحراز مستويات أفضل من المستوى المعيشي والمعارف والمهارات، كما وتساعد التنمية الريفية على تحسين بيئتهم الطبيعية والاجتماعية، وتحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي يساعد في وضعها وتنفيذها فقراء الريف عبر الزمان" لودرميلك و لايتوس Lowdermilk and Laitos، ١٩٨١: ٦٩١).

١-١-٥ العلاقة بين النمو والتنمية :

إن الهدف الرئيسي لعملية التنمية هو الإنسان ويختلف المضمون باختلاف نوع التنمية كما هو معروف سواء كانت تنمية اقتصادية أو تنمية اجتماعية أو تنمية ثقافية أو تنمية عمرانية. ويعتبر كذلك الوسيلة لتحقيق هذه الجوانب لعملية التنمية ونجد بعض المهتمين بمشاريع التنمية ليس لديهم المعرفة الكافية للتفريق بين النمو والتنمية ويعتبرون التنمية هي عملية نمو وهذا نتيجة الخلط بين المفهومين ,ومن جهة أخرى نجد أن النمو لا يأخذ في الاعتبار العامل البشري فلذلك لا يهتم بتطوير قدرات الإنسان ورفع طاقاته وإمكانياته[١٣].

والاختلاف الجوهري بين عملية النمو والتنمية هو أن عملية التنمية تتطلب إحداث تغيرات وظيفية هائلة وتزويد الفرد بالطاقات الوظيفية التي يمكن استغلالها للارتقاء بمستوى معيشية. وأما عملية النمو فتختلف عن عملية التنمية باختلاف بعض التغيرات البنائية الضخمة والتغيرات الوظيفية التي تحدث من خلالها ضئيلة.

محاضرة 3

فروقات رئيسة بين النمو والتنمية

1- النمو هو تغير في الجوانب المادية للفرد والمجتمع بينما التنمية هي تغيرات تدريجية للفرد والمجتمع.

2- النمو هو خلوي يتبعه تغير في الشكل، أما التنمية فهي تغير هيكلي وتقدم وظيفي.

3- النمو يتوقف في مرحلة معينة من الزمن ، ولكن التنمية تبقى مستمرة. النمو هو جزء من العملية التنموية، ولكن العكس غير صحيح.

4- يوجد أنواع كمية ونوعية للنمو، ولكن التنمية لا يوجد لها. يمكن الحصول على قياسات دقيقة للنمو، بينما لا يمكن قياس التنمية بدقة.

وعلى الرغم من أن النمو والتنمية هما عمليتان تؤثران في بعضهما البعض، لكن النمو قد يحدث على الرغم من عدم وجود التنمية، ومن الممكن أن يحدث تنمية دون وجود النمو، ولكن في بعض الأحيان يحتاج النمو إلى التنمية ليصل ويحقق أهدافه، النمو والتنمية هي ليست نفسها ولكن للوصول إليهما معاً ، يجب تحديد الأهداف، وإنجازها بوجود الإرادة فهاتان العمليتان تسيران جنباً إلى جنب.

تنمية مجتمعات ريفية.....المحاضرة الثانية .....د.وسام ياقو

مفهوم الموارد التنموية :

إنّ المقصود بالموارد التنموية هي كلّ المقوّمات المتوفّرة في المجتمع وتتمثل في فرص يمكن استغلالها لإحداث التنمية بذلك المجتمع، و تقسَّم الموارد التنموية إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

١. الموارد البشرية وهي البشر وما يملكونه من موارد (وتشمل العَدد، الفئات العمرية، النوع، الأموال، المعارف، المهارات، الخبرات...)
٢. الموارد الطبيعية وهي الأرض وما بداخلها، وما عليها وما فوقها (المعادن، الصخور ، التربة، الغابات،المراعى، موارد المياه، المناخ، التضاريس، الحيوانات البرية، الأسماك....)
٣. الموارد المجتمعية وهي كل العوامل والأطر التي تحكم العلاقة بين الناس وبعضهم وتحكم علاقتهم بالموارد الأخرى وكيفية التعامل معها (المؤسسات المجتمعية، النظم واللوائح والقوانين، العادات والتقاليد، الأعراف، الثقافات المحلية،.. .... الخ).

مفهوم المناهج التنموية :

يمكن الحديث عن بعض الأنماط من المناهج التنموية منها:

التنمية الفوقية التي تخطط لها الهيئات والبرامج التنموية من خارج المجتمع المحلّي ويتمّ تنفيذها دون مشاركة المجتمعات المستهدفة، وهذا النوع من التنمية لا تتوفر فيه صفة الاستدامة وغالباً ما ينهار بمجرّد انقطاع الدعم والمساعدة المقدّمة من الجهات خارج المجتمع المعين.

التنمية القاعدية وهي التنمية التي تخطّط لها المجتمعات المحلية وتنفذها وتديرها بمجهوداتها الذاتية ويمكن أن تكون بمساعدة الجهات الأخرى، وهذا النوع من التنمية هو الذي يملك فرصاً أكبر للنجاح والاستمرارية.

2-1-1 المرتكزات الأساسية لعملية التنمية:

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن الإنسان يمثل الموضوع المحوري لعملية التنمية, و لهذا أن هناك بعض الشروط الأساسية التي يجب أن ترتكز عليها عملية التنمية في كافة المجالات و بدون ذلك قد لا تتحقق التنمية و قد تكون التنمية منقوصة أو مختلة لا تصل للفئات المعنية بالتنمية. و من هذه المرتكزات نجد الآتي:

التمكين Empowerment

هو إمتلاك الإنسان القدرة الذاتية التي تمكنه من إكتساب التطور و التغيير المرغوب. و يرتبط التمكين بعملية التعليم و بناء القدرات capacity building و التي تعني بتوفير البيئة الإيجابية لإكتسابالتطورحيث تشتمل علي التأهيل المعرفي, الحرفي و النفسي بالإضافة إلي التنظيمي لمساعدة الناس في ممارسة حياتهم الذاتية بكفاءة أعلي.

الإنصاف Justice

و يعني ذلك بالضرورة توفير الفرص المتكافئة للناس في الحياة و النجاة من الحرمان, ويشمل ذلك تذليل كافة العقبات الإقتصادية, الإجتماعية, السياسية و الثقافية بالإضافة إليمساعدة الفئات المهمشة و المحرومة إجتماعيا من التفاعل الإيجابي مع عملية التطوروالتغيير و إدماجها في عملية التنميةوالبحث عن عوامل الهشاشة الإجتماعية.

محاضرة 4

5:2 التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة

1:5:2 مقدمة

ازداد الاهتمام حديثا بالتنمية الريفية المتكاملة كإستراتيجية للتنمية تحقق الإنعاش الريفي وتكون القاعدة العريضة للتنمية على المستوى القومي وذلك عن طريق زيادة دخل غالبية السكان في الدولة وتحسين نمط توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة العمالة، وتوفير فرص المشاركة الفعالة لسكان الريف في عملية التنمية.

ومن دواعي هذا الاهتمام وجود تفاوت كبير في الجزء الريف من المجتمع بالنسبة للجزء الحضري من حيث التفاوت بمتوسط الدخل أو نمط توزيع الدخل أو الخدمات العامة منسوبة للفرد. فالدولة التي يوجد فيها الخصائص الاقتصادية والاجتماعية يطلب فيها من الريف المساهمة الكبيرة في زيادة الإنتاج وتكوين رؤوس الأموال والعمالة وهي ركن أساسية لعملية. لذلك يجب أن يزداد الاهتمام بالتنمية الريفية (الغنيمى،1998) .

التـ ـي ـي لك التنمية التي تهتم بجميع جوا وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان (زكي، 1984).

أما **التنمية الريفية المتكاملة** فهي مجموعة الجهود التنموية الرامية إلى تحقيق رفاهية المجتمع الريفي عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية التي تكمل بعضها البعض تحت فاعلية أكثر من جهة مثل جهود رفع مستوى المعيشة عن طريق الاستثمارات المدعومة ببناء البنية التحتية ومشاريع أخرى تلتقي كلها على هدف تحسين ظروف معيشة أهل الريف (المفتوحة جامعة القدس،2002).

تخطيط الموارد الطبيعية **تهدف التنمية الريفية المتكاملة إلى** (غنيم، 1999):

1- زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف.

2- استخدام امثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف.

3- إشراك سكان الريف في تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة له.

4- توفير وخلق فرص عمل جديدة من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية.

5- الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والمناطق الحضرية.

6- توجيه المناهج الدراسية والإعلامية في الأرياف كذلك توفير برامج التدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لأبناء الريف.

تشكل **التنمية الزراعية** Agricultural development جزءاً من التنمية المتكاملة وليس رديفاً حيث تركز التنمية الزراعية على كل ما يهم القطاع الزراعي فقط بينما تهتم التنمية الريفية المتكاملة بجميع جوانب الحياة في الريف (BMZ, 1984).

للتنمية الشاملة ثلاث أبعاد رئيسية وهي:-

- **البعد النوعي:** وهو الذي يحدد نوع التغيير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.
- **البعد الزمني:** وهو يحدد الجدول الزمني لأحداث التغيير المطلوب، كان يكون سريعا أو بطيئا ، قصيرا أو متوسطا أو طويل المدى.
- **البعد المكاني:** وهو الذي يحدد مواقع التغيير المطلوب.

من خلال ما ورد اعلاه يمكن ان نستنتج ما يلي :

1- إن التنمية الريفية تعتمد على الجهود الشعبية.

2- اعتبار المدخل التكاملي: هو الإطار الأنسب للتنمية الريفية، لان كل جزء فيه مهم للآخر وان هذه الأجزاء تتفاعل مع بعضها لتكون الكل وهي القرية.

3- اعتبار الاستراتيجيات القطاعية استراتيجيات غير مناسبة لإصلاح الريف والتي تهتم بقطاع واحد وتمهل القطاعات الأخرى أي هناك حاجة إلى استراتجيات شاملة.

4- ليس من الضروري أن يكون المدخل المتكامل للتنمية الريفية واحد في كل الأحوال.

5- العمل على التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم من اجل الخروج بأفضل النتائج.

6- أن تظهر نتائج العملية التنموية بشكل ملموس على ارض الواقع كي يقتنع بها أفراد المجتمع.

محاضرة 5

3:5:2 الإستراتيجيات الريفية

الإستراتيجية هي جهد منظم تقوم به المنظمة، أو المؤسسة، أو حتى الدولة من اجل تحديد أعمال أساسية لها، وتشكل ماهية هذه المنظمة، وأسباب وجودها، من اجل تحديد رؤيتها ورسالتها للوصول إلى أفضل النتائج، ووضع البدائل المتاحة من اجل استيعاب المؤثرات الخارجية، وهذه العملية تتضمن تصور هدف ومهمة من اجل رصد المستفيدين والمعنيين بالخدمات الأساسية بما يتحقق والالتزام الجاد من خلال الوعي والمساهمة والأداء(عبد الهادي، 1999).

أي أن الإستراتيجية هي خطة عمل تهدف إلى تحقيق نمو منطقة الدراسة بهدف تحسين مستوى تقديم الخدمات ورفع مستوى معيشتهم بحيث يتم تطويرها من خلال مشاركة المجتمع المحلي مع السلطات المعنية.

أولا:اتجاه التحديث

تطور هذا الاتجاه في الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي (العشرين) وهو يستند الى التصنيفات الثنائية الكبرى مثل ثنائية **دوركايم** و **تونيز** ،حيث يصنف المجتمعات الى مجتمعات حديثة ومجتمعات تقليدية ، كما طورت مؤشرات ومفاهيم لايجاد اساس لهذا التصنيف ، ومن ابرز المطورين لهذا الاتجاه مجموعة من الباحثين الأمريكيين وأبرزهم **بارسونز** وقد اكد هؤلاء على ان التحول من العلاقات الاقتصادية المحدودة للمجتمع التقليدي الى المؤسسات الاقتصادية التجديدية المعقدة التي يعرف بها المجتمع الحديث ويعتمد على تغيير مسبق في قيم ومواقف وأعراف الناس.

حسب هذا المفهوم لا يمكن للتنمية أن تتحقق أو تنجح الا في حالة استبدال القيم التقليدية بقيم حديثة ، لذلك يمكن ملاحظة ثلاث سمات **أساسية في المجتمع التقليدي هي :**

-تمسك الناس بالماضي ويفتقدون الى القدرة الثقافية للتكيف مع الظروف الجديدة.

-المرجع الحاسم للممارسات الاجتماعية كافة هو نظام القرابة.

-النظرة العاطفية والخرافية والقدرية الى الحياة التي تميز أعضاء المجلس التقليدي.

وعلى النقيض فان المجتمع الحديث يحمل خصائص مختلفة كليا:

-قد يكون الناس مازالوا يحتفظون بتقاليدهم ولكنهم ليسوا عبيدا لها وأنهم يتحدون أي منها إذا بدا غير ضروري او يقف في طريق التقدم الحضاري المستمر.

-للقرابة دور ضعيف جدا من حيث أهميتها في النظم والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية كافة فالفرد يحصل على مركزه من خلال العمل الشاق وحافز الأداء العالي ولا تتحكم به القرابة

-أفراد المجتمع الحديث غير قدريين وإنما يتطلعون إلى المستقبل ويؤمنون بالتجديد لاسيما في مجالات العمل ويعكسون بذلك روح الالتزام

العالية والنظرة العقلانية العلمية إلى العالم.

ديناميات التحديث : يرى **بلاك** أن **هناك أربع مراحل أساسية لعملية التحديث وهذه المراحل هي :**

المرحلة الأولى

وهي تدور عن التحدي الذي يفرضه التحديث ، بمعنى ان المجتمع التقليدي حينما يواجه أفكارا ونظما وخبرات حديثة تظهر بداخله أصوات تطالب بالتجديد والإصلاح وهذه تسمى **مرحلة الإيقاظ.**

المرحلة الثانية :

وهي مرحلة تكامل قيادة التحديث وهي تمثل مرحلة الكفاح لاسيما على المستوى السياسي اذ تشهد القيادة خلالها انتقالا من التقليدية الى مرحلة تتطلع فيها إلى الإصلاح والتحديث.

المرحلة الثالثة :

وهي المرحلة التي يتحقق فيها بالفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، فينتقل المجتمع من مجتمع ريفي يعتمد على الزراعة بوصفها طريقة في الحياة الى مجتمع صناعي حضري.

المرحلة الرابعة

وهي مرحلة متقدمة الى ابعد حد ، إذ لم تصل إليها إلا أربع عشر دولة فقط في القرن العشرين منها أميركا وبريطانيا وفرنسا والدول الاسكندينافية ، وتتمثل هذه المرحلة في ظهور عملية إعادة تنظيم أساسي للبناء الاجتماعي ككل نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع ؛

ثاني:اتجاه التبعية او التخلف

ظهرت الكتابات التي تمثل اتجاه التبعية في الستينات من القرن العشرين ويستمد هذا الاتجاه أفكاره من تحليلات النظام الاقتصادي الرأسمالي ، لذا فإنهم يرفضون أراء وأفكار اتجاه التحديث التي تؤكد ضرورة انتشار خصائص وقيم المجتمعات الغربية وتبنيها من قبل المجتمعات النامية او الاقل تقدما.

ويرى دعاة هذا الاتجاه ان التنمية يمكن ان تحدث فيما اذا أتيحت الفرصة المناسبة للبلدان النامية ولكنها مادامت تابعة فان تخلفها وفقرها سيستمران ولا يمكن أن تنمو وتتطور إلا إذا تحررت سياسيا واقتصاديا وخرجت من دائرة التبعية .وهم يرون ان التنمية تعني تحسن حقيقي في المستوى العام للحياة عن طريق التغذية الكافية و الإسكان والرعاية الصحية والتعليم و....الخ وفيما يتعلق بجميع السكان وتقليل التفاوت الهائل في توزيع الثروة والدخل والتوسع في خلق الفرص لاسيما ما يتعلق بمعظم اقسام السكان المحرومة.

او هو التحول التقدمي والمتتابع الذي يصيب مختلف أنواع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع .

إتباع هذا الاتجاه يرون ان التخلف نقيض التحول التقدمي بل هو ركود تتعرض له كل جوانب المجتمع بشكل يؤدي الى تعويقه عن تحقيق اهدافه.

شارل بتلهايم يلخص شروط التقدم الاقتصادي والاجتماعي بما يأتي:

– استقلال سياسي وإنهاء الوضع الاستعماري وإقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات المرتبطة بالسلطة .

– استقلال اقتصادي ويعني نزع الملكية الأجنبية وتأميم المشروعات .....الخ

– التحول الاجتماعي العميق الذي يؤدي الى اختفاء الطبقات الطفيلية او المرتبطة بالاستعمار وهذا يعني نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية فبدون هذه الثورة تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية حضارية فهو يعتقد انه خلال جيل واحد يمكن تصفية حلقات التخلف خاصة بمستوى المعيشة الذي تعاني منه الشعوب الفقيرة والمحرومة .اذا حدثت الثورة

محاضرة 6

ثالثا: الاتجاه الانتشاري، وهو الذي يركز على انتقال عناصر التقدم من الدول المتطورة إلى الدول المتخلفة، عبر وسائل الاتصال والاحتكاك الثقافي، والتكنولوجيا والسلع الاستهلاكية، الأمر الذي يساعد على إزاحة القيم التقليدية، وإحلال الحديثة، وهو اتجاه يقوم – شأنه شأن الاتجاه التطوري المحدث – على فكرة أساسية هي أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية أمل المستقبل أو الصورة التي يجب أن تحتذى، ويفترض هذا الاتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولاً من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول.

رابعا: الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي، ويعني أصحاب هذا الاتجاه بدراسة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد. والقضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه هي أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الانجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية، وهكذا نجد ماكليلاند McClelland يعلن بوضوح أن

القيم والدوافع أو القوى السيكولوجية –بعامة- هي التي تحدد تماماً معدل التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وأن الأفكار هي التي تلعب الدور الهام في تشكيل التاريخ، وأن الجوانب المادية لم –ولن- تلعب مثل هذا الدور

ثالثا:اتجاه التنمية المستقلة

استطاعت بعض المجتمعات ان تحقق التنمية الشاملة بالاعتماد على النفس من خلال توظيف الموارد المحلية بشكل عقلاني وعلمي والاستفادة أقصى ما يمكن من الموارد الطبيعية والبشرية ، فحققت التنمية الشاملة بشكل مستقل عن الخارج ، مثل المجتمع الياباني و الاتحاد السوفيتي السابق، ويعتقد هذا الاتجاه ان تحقيق التنمية في العالم الثالث يمكن تحقيقه بعيدا عن الإيديولوجيات وذلك بالاعتماد على

الموارد المحلية الذاتية وان من المهم استعادة الهوية المفقودة.

حاول البعض من العلماء المتخصصين العرب تطوير مفهوم التنمية المستقلة ولكنهم انقسموا على أنفسهم منهم يؤيد الراسمالية ومنهم يؤيد اللاراسمالية رغم ان مفهوم التنمية المستقلة لم يتبلور في كتاباتهم ولكنهم اتفقوا على ضرورة اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير أفراده وتعبئة موارده الطبيعية والبشرية وتأهيلها ليكون التغير إرادي مقصود يحرر البلد من التبعية والاستغلال وما ينشا عنهما من آثار تتمثل بالفقر والجهل والمرض والتخلف .

مفهوم التنمية المستقلة يتعدى الجانب الاقتصادي إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية والتركيز على استقلالية القرار الخاص باستخدام الموارد المحلية وتحديد صيغ التعامل مع العالم الخارجي وتحقيق المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات.

ان تحقيق التنمية في العالم الثالث لا يمكن ان يتحقق باتخاذ التجربة الأوربية كنموذج للعالم الثالث كما يهدف اتجاه التحديث ، كما ان هذا الاتجاه لا يدعو الى الثورة الشاملة كما يعتقد اتجاه التبعية ، بل يقدمون حل وسط يسمح بدرجة معينة من السيطرة على توجيه الإنتاج الرأسمالي ويرون ان مشاكل العالم الثالث التنموية يرجع الى إدخال تكنولوجيا غير ملائمة للمجتمع.

يحث هذا الاتجاه على تنمية المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم او ما تسمى(بالتكنولوجيا البديلة) والتي لها اربع سمات:

-العمل على ان تكون المشاريع في المناطق التي يعيش فيها الناس.

- ان لا تكون رؤوس الأموال كبيرة.

- طرق الإنتاج بسيطة جدا بحيث لا تدعو إلى مهارات عالية.

- يحاول هذا الاتجاه أن يعتمد إنتاجه على الموارد المحلية وان يكون الاستعمال محلي.

إن إمكانية تنمية العالم الثالث تقتضي بالضرورة معرفة تاريخ وثقافة تلك الدول والبناء الاجتماعي لها في الماضي والحاضر ، كما لابد من وجود ضرورة لتبني قيم ومفاهيم وخصائص جديدة تسهم في تفعيل العملية التنموية مع الاعتماد على النفس نظرا لامتلاك الموارد الطبيعية والبشرية ، والاستثمار العقلاني لتلك الموارد

محاضرة 7

الاطار السوسيولوجي في تفسير التنمية :

أكد "ميردال" على أنه لا يصح الفصل بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية لأية مشكلة بل يجب بحث المحتوي الذى يشملها ككل، ومن ثم فيعالج مشاكل التنمية عن طريق دراسة وتحليل العناصر الستة التى يتكون منها النسق الاجتماعى وهى من وجهة نظره كما يلى:

الدخل والناتج – وظروف الإنتاج– ومستوى المعيشة وهذه العناصر الثلاثة اقتصادية، أما العنصر الرابع وهو الاتجاهات نحو الحياة والعمل، والعنصر الخامس وهو الأنظمة، والمشاركة الشعبية لهذه الأنظمة، فهى عناصر اجتماعية، والعنصر الأخير وهو السياسات التى يتبعها المجتمع، فهذا العنصر يجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية [٢٦].

لقد وقف ميردال "علي طرفي نقيض مع نظريات التحديث (مثل مراحل والت روستو) التى تأخذ بسياسة عدم التدخل من جانب الدولة، مؤكدا عدم مسايرة هذه الآرساء وعجزها عن تلبية احتياجات الدولة النامية.

بل إن "ميردال " يطالب الدول النامية تبنى سياسة التدخل، وليس التدخل فقط بل تدخل الدولة بشئ من الصرامة واقتصادياتها، وأن يكون لكل دولة من الدول النامية سياسة قومية للتنمية الاقتصادية خاصة بها وملائمة لظروفها تشرف علي تنفيذها الدولة وتؤازرها الأهالي.

- يؤكد "ميردال" علي أنه لابد للمجتمعات النامية أنتتبع أسلوب الدفعة القوية Big Push، فالأخذ بالتدريج في تنفيذ الخطة أمر لايجدى فى عملية التنمية، فتدخل الدولة فى التنمية لا يكفى وحده وإنما لا بد معه من أسلوب الدفعة القوية فضلا عن أن هذا الأسلوب (الدفعة القوية) من المفروض أن لا يعتمد على حجم مجهودات الدولة فقط وإنما لابد أن يعتمد أيضا على الاتجاه (اتجاه الأفراد) نحو التغيير ورغبتهم الحقيقية فى التغيير وعلى الوقت، وعلى كيفية التغيير.

٤– مناداته بفكرة جديدة فى تفسير العوامل الاقتصادية والاجتماعية وهى فكرة العلية الدائرية والتغير التراكمى Circular causation and cumu lative change أو كما تسمى الحلقة المفرغة Vicious circle ووضع الحال لذلك وهو من وجهة نظره كسر إحدى حلقات هذه السلسلة المترابطة (الحلقة المفرغة) حتى تتمكن أية منطقة متخلفة الخروج من حالة التخلف.

وعلى أن حال فإن "ميردال" يرى أن التنمية تحتاج إلى إجراءات وسياسات ثورية لأنها لاتمثل تطورا طبيعيا ولكنها تحتاج إلى إعداد وتخطيط، أو ما أسماه "ميردال" دفعة قوية Big push المؤثرة لكي تنهي الجمود وتحقق التقدير الاقتصادى الذى لن يأتى من تلقاء نفسه أو على الأقل لايتحقق بالسرعة الكافية (٣٣) ويذهب "ميردال" إلى أن النسق الاجتماعى يتكون من عناصر ستة وأن التغير فى أى عنصر منها يؤدى إلى تغيير العناصر الأخرى فى نفس الاتجاه، ولهذا السبب فإنه من الجائز أن تؤدى عملية التنمية من خلال العلاقة الدائرية إلى عمليات تراكمية تحرك النسق الاجتماعى صاعدا معتمدة فى ذلك على حجم مجهودات التنمية وسرعة تحركها فى النسق الاجتماعى.

وعناصر النسق الاجتماعى كما يراها "ميردال" هى:

١- الدخل والناتج Out put and income

ويذهب "ميردال" إلى أن من خصائص جنوب أسيا انخفاض متوسط الإنتاج ويترتب على ذلك انخفاض الدخل القومى (قديما)

٢- ظروف الإنتاج Condition of production

انخفاض انتاج العامل الفردى فى دول جنوب آسيا على البناء والنشاط الاقتصادى ويكون ذلك سببا فى انخفاض الإنتاج.

٣- مستوى المعيشة: Level of living

يعلل "ميردال" سبب انخفاض مستوى المعيشة فى جنوب آسيا قديما قبل القفزة التنموية لبعض بلدانها أنه بسبب الزيادة السكانية ولسوء ظروف الإسكان والرعاية الصحية فضلا عن انخفاض الإنتاج.

٤- الاتجاهات نحو الحياة والعمل: Attitude towards life and work

إن انماط المواقف والاتجاهات تتأثر بانخفاض الدخل والناتج ومستوى المعيشة.

٥- الأنظمة: Institutions

تتسم بعدم الفاعلية وبعدم الثبات وبانخفاض مستواها وضعف بنائها الفوقى، كما أن المشاركة الشعبية لهذه الأنظمة ضعيفة وأن التفاعل بين العناصر السابقة يؤدى إلى القاء المسئولية على عنصر الأنظمة فى انخفاض الإنتاج والدخل.

أما العنصر الأخير فهو: السياسات Policies ويفسر ذلك "ميردال" بأن الأخذ بسياسة معينة مثل (عدم التدخل) فإن النسق الاجتماعى سوف يتغير نتيجة لتفاعل العناصر الخمسة السابقة. وأن الركود فى التخطيط يعنى الحاجة إلى التنسيق بين السياسات للاسراع بعملية التنمية. ويعتبر "ميردال" أن العناصر الثلاثة الأولى تشير إلى العوامل الاقتصادية أما العنصران الرابع والخامس الخاصان بالاتجاهات نحو العمل والأنظمة فيمثلان عناصر اجتماعية. أما العنصر الأخير وهو (السياسة) فهو يجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

أبعاد التنمية المحلية

١) البعد الاقتصادي

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي إقتصاديا، و ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الإقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي و لهذا نجد أن المنطقة تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إل ذلك يمكن لها أت تدمج أفراد المجتمع المحلي الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي و لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الإقتصادي عن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، و كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات و المستشفيات و المدارس..إلخ، هذه الهياكل القاعدية التي تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك المجتمع و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال لاستثمار بهذه المنطقة.

محاضرة 8

٢) البعد الإجتماعي

يركز البعد الإجتماعي لتنمية المحلية على أن الفرد يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الإجتماعية لجميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية و لهذا نجد أن التركيز على البعد الإجتماعي في التنمية أمر ضروري لأن توفير حياة غجتماعية متطورة من شأنها أن تدمج كل

الطاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادتها، و عليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمعا متطورا ناميا و تتمثل هذه الأبعاد الإجتماعية في التعليم،الصحة، الأمن،السكن..إلخ،

٣) البعد البيئي

يركز البعد البيئي للتنمية أي مجتمع محلي على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك و الاستنزاف أما حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، و على هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج البيئة و استنزاف المياه و قطع الغابات و انجراف التربة، و في الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاثة الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع و فيما يلي

الجدول رقم١ :يبين أبعاد التنمية المحلية

المعايير الاجتماعية	المعايير الاقتصادية	المعايير البيئية
تحسين جودة الحياة	تزويد المجتمعات المحلية بعوائد مالية	تقليص انبعاث الغازات
تخفيض وطأة الفقر	الإنتاج من أجل التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات	الحفاظ على الموارد المحلية
تحقيق العدالة و المساواة	نقل التكنولوجيا الجديدة	توفير المنافع الصحية

مراحل تنمية المجتمع المحلي :

تنطوي مراحل تنمية المجتمع المحلي على هدف وهو حصر الموارد والإمكانيات في المنطقة موضوع التنمية، سواء كانت طبيعية أو بشرية أو مالية أو فنية أو تنظيمية، ومعرفة إمكانية استخدامها في برامج التنمية، كما تهدف إلى جمع المعلومات والحقائق التي يمكن استنباط المشكلات منها، وإلى تعرف العاملين في برامج التنمية على خصائص المجتمع المحلي وقادته ومؤسساته.

في نهاية الخطوة السابقة يكون قد تمّ التوصّل إلى بلورة عدد من المشكلات الرئيسية في المجتمع المحلّي والتي تحتاج إلى حلول.

يُعَدّ الاتصال بأبناء المجتمع المحلي في كل خطوة من خطوات التنمية أمرا حاسما، وتبدأ عملية الاتصال بطرح موضوع التنمية وتبادل الآراء بشأن الموارد والاحتياجات وأولوياتها وسبل تلبيتها.

يتضمّن هذا الاتصال إيضاح أمرين هما:

١- رؤية أفراد المجتمع المحلي لاحتياجاتهم ودورهم المتوقع في تلبيتها، وما سوف تقدمه برامج تنمية المجتمع المحلي المقترحة، ويتبع ذلك دعوة أبناء المجتمع المحلي إلى الإدلاء بآرائهم ومقترحاتهم بخصوص البرامج المزمع قيام بها لاستشفاف مدى تجاوبهم مع البرنامج المقترح، ومدى استعدادهم للمشاركة في تنفيذ أنشطته والعمل على تحفيز أبناء المجتمع المحلي.

تهدف الخطوة المذكورة إلى إشعار أبناء المجتمع المحلي بالاطمئنان للقائمين على برامج تنميته، وهي تشمل كل ما يقوم به العاملون في مجال التنمية لغرض استنهاض همم الأفراد وخلق علاقة ودية معهم تسودها الثقة المتبادلة، فبذلك تُهدم أسوار الشك والحذر والريبة التي يمكن أن يقابل بها العاملون في مجال التنمية في المرحلة المبكرة من العمل، وبناء نواة التنظيم المؤسسي.

٢- يتطلب الاشتغال بتنمية المجتمع المحلي وجود تنظيم رئيسي يتولّى القيام بعمليات هذه التنمية وتحقيق أهدافها التخطيطية والتنسيقية والتنفيذية والتقويمية، وقد تكون نواة هذا التنظيم موجودة فعلا ومتمثلة بمجلس إدارة التعاونية

أو مجلس البلدية أو مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع، ولكن في حالة عدم وجودها لابدّ من العمل على بناء تنظيم يمثل الهيئات المشتغلة في المجتمع المحلي والأفراد بشكل عام.

تقتضي مراحل التنمية المحلية وجود **المرحلة التخطيطية** التي يتمّ فيها تنفيذ **المرحلة التمهيدية** يكون قد تم تحسّس طريقة العمل بصورة عامة، والتعرف على الناس واكتساب ثقتهم وقبولهم، وتفهّم الأوضاع القائمة والعادات والتقاليد والقيم السائدة، وملاحظة بعض المشكلات الهامّة، وتوطيد العلاقة مع التنظيم الذي سوف يتمّ العمل معه.

تستهدف المرحلة التخطيطية وضع خطة لتنمية المجتمع المحلي تحقق تطلعات أبنائه، وتوضع الخطة بكافة تفصيلاتها الفنية وبرمجتها الزمنية، وتوزّع أدوارها على المنظمات والأفراد للمشاركة في تنفيذها وتشمل هذه المرحلة بلورة قائمة متّفق عليها لاحتياجات المجتمع المحلي والمشكلات والمعوقات التي تواجه تنميته وترتيب أولويات المشكلات وفقا للإمكانيات الذاتية المحلّية لمواجهتها، وترتيب الحاجات حسب أهميتها بنظر المجتمع المحلي وتحديد طبيعة المشروعات التنموية التي يمكن اقتراحها للتغلب على المشكلات وفق أولوياتها وتحديد جدوى كل مشروع يقترح إدراجه في خطّة تنمية المجتمع المحلي.

تأتي **المرحلة التنفيذية** بعد المرحلة التخطيطية وتهدف هذه المرحلة إلى ترجمة خطة تنمية المجتمع المحلي ومشروعاتها إلى واقع عملي من خلال قيام كل منظمة وفرد بمهامّهما وأدوارهما حسب الخطة ووفق تتابعها الزمني، وتتناول المرحلة التنفيذية العمليات التالية:

* اختيار الأجهزة اللازمة والمناسبة لعملية التنفيذ والعمل على إشراك القادة المحليين وتدريبهم التدريب المناسب لأداء مسؤولياتهم في عملية التنفيذ.
* تشجيع أبناء المجتمع المحلي على المشاركة الإيجابية والتعاون في التنفيذ ووضع المشروعات موضع التنفيذ الفعلي.

* توفير كافّة مستلزمات القيام بعملية التنفيذ للتمكّن من تحقيق الأهداف الموضوعة وإحداث التغيير المنشود.
* العمل على تثبيت التغيير الحاصل عن طريق توعية أعضاء المجتمع المحلي وتنويرهم وإشعارهم بأهمّية هذا التغيير ، وما سوف يترتب عليه من نتائج وانعكاسات في حياتهم، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل.
* الإشراف على عملية التنفيذ ومتابعة تحقيق الأهداف الموضوعة.
* التقويم الدوري المنتظم للتأكّد من سلامة عمليات التنفيذ.

– يجب أن يكون المبدأ العام الذي يحكم تنفيذ المشروعات المختلفة هو تحقيق التعاون والتشاركية بين مختلف الأطراف المشتركة في عملية تنمية المجتمع المحلي أو ذات المصلحة في نجاح مشروعات خطة التنمية، سواء كان ذلك من ناحية التمويل أو تقديم الخبرات الفنية أو تهيئة الظروف الملائمة للعمل.

تأتي **المرحلة التقويمية** بعد مرحلة التنفيذ وتستهدف هذه المرحلة قياس وتقدير كمّية ونوعية ما يُنجَز من أهداف خطة تنمية المجتمع المحلي، ويجري في هذه المرحلة الوقوف على ما نُفّذ، ومعرفة ما إذا كان التنفيذ يسير طبقا للخطة المرسومة، ومدى تحقيق المشروعات لأهدافها، وما هي الصعوبات التي اعترضت عملية التنفيذ ومسبّباتها والحلول المناسبة لها، ونوع التغييرات التي طرأت على الناس والمجتمع المحلّي نتيجة تنفيذ الخطة.

ويمكن أن تحقّق المرحلة التقويمية أهدافا أساسية مثل تحديد الطريقة التي تنفذ بها الخطة، وخصوصا تحديد ما إذا كان التنفيذ يحصل بالطريقة المتوقعة وبدرجة الكفاءة والجهد اللازمين لتحقيق أهداف الخطّة وتقدير آثار وتأثيرات الخطة على المجتمع المحلي، فالتركيز هنا هو على المنتج النهائي وهو آثار الخطة وتأثيراتها والارتقاء بمستوى عملية تنمية المجتمع المحلي من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف في الممارسات التنموية، فيعدّل فيها أو تُطوَّر أو تُغيَّر حسبما تسفر عنه نتيجة التطبيق.

محاضرة 9

- نصائح خبراء تنمية المجتمعات المحلية الذين عملوا بهذا الميدان. وفيما يلي هذه النصائح:

أولاً: على الدولة التي ترغب في القيام ببرامج لتنمية مجتمعاتها المحلية أن تقوم بتعيين عدد كبير من العاملين الذين يطلق عليهم الرواد الريفيون من هذه المجتمعات المحلية والذين يمثلون قاعدة ريفية عاملة. وذلك يرجع إلى أن هذه الدولة لا تملك من الفنيين الكفاية التي تمكنها من القيام بمساعدة كل المجتمعات المحلية أو حتى جزء منها. وكذلك ترجع ضرورة تعيين هذه القاعدة الريفية العاملة إلى وجود الطبقية الاجتماعية في كثير من الدول حيث نجد أن الفنيين العاملين في قطاع تنمية المجتمعات المحلية ينتمون إلى طبقات اجتماعية متباعدة عن الطبقة الريفية من الناحية الثقافية أو الحضارية. وفى نفس الوقت وجد أن أنجح الفنيين العاملين مع القرويين هم الأشخاص الذين ولدوا ونشئوا في المجتمعات المحلية والذين لا يتباعدون كثيراً عن القرويين من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إذ أنهم يمثلون قنوات اتصالية ذات فاعلية قوية بين القرويين واحتياجاتهم من ناحية والهيئات الفنية المساعدة من ناحية أخرى.

ثانياً: إنشاء برامج لتنمية المجتمعات المحلية للقيام بإنشاء معاهد تدريبية مصممة لتدريب الرواد الريفيين والقائمين بالإشراف عليهم، ويرجع ذلك إلى عدم كفاءة هؤلاء الرواد بالنسبة لقدرتهم على مساعدة القرويين من ناحية التحسينات الفنية

والاجتماعية، وعلى ذلك فيجب تدريب هؤلاء الرواد أو تلك القاعدة الريفية في فروع الزراعة والصحة العامة والنظافة وتعليم الكبار... الخ كما يجب تدريبهم على القيام بمساعدات أولية للجماعات القروية التي تريد تحسين إنتاجيتها أو استعمال سلع أو خدمات معينة في حقولهم. كذلك يجب تدريب هذه القاعدة الريفية على طرق دفع وتنظيم الجماعات القروية للعمل الإيجابي في كل أو أي من هذه الفروع السابق ذكرها، كذلك يجب تعليم أفراد هذه القاعدة أين وكيف يمكنهم الحصول على مساعدات فنية أعلى من المستوى الذي يستطيعون هم أن يمدوا به القرويين. كذلك يجب تعليمهم أنواع وكميات ومصادر المساعدات المادية والمالية التي يمكن الحصول عليها للقرويين.

ثالثاً: إنشاء مؤسسات ومرافق فنية ذات فاعلية قوية لتقوم بإمداد المساعدة الفنية المعتمدة للعاملين على مستوى القرية، ويعتبر هذا الموضوع ذو أهمية بالغة. وقد ذكرنا أن العاملين بالقاعدة الريفية يدربون على إعطاء مساعدات أولية فنية للقرويين، وهنا يجب الإشراف على صحة هذه المساعدات وإيقافها إذا ثبت خطؤها، وذلك من خلال الفنيين الذين يعملون بهذه المؤسسات

القواعد الرئيسية لتنمية المجتمع الريفي المحلي: لقد تبلورت القواعد الرئيسية لتنمية المجتمع الريفي المحلى من خلال الخبرة العملية التي مرت بها الفروع الدراسية المختلفة مثل الصحة العامة والإرشاد الزراعي والتعاونيات والاقتصاد المنزلي والتعليم والخدمة الاجتماعية. ولقد أدى كل من هذه الفروع إلى المساهمة بقسط من المعرفة في فن التعامل مع سكان المجتمعات الريفية المحلية. ولقد أشارت الخبرة في كل من هذه الفروع إلى أن حل المشاكل القروية يتطلب عملاً جماعياً على كل من المستويات المحلية والإقليمية والقومية. هذا وقد ورد في أحد تقارير هيئة الأمم المتحدة[1] أن برامج التنمية الاجتماعية الناجحة تهتم وتركز على كل من العناصر الأساسية العشرة التالية:

١. يجب أن تتلاءم أنواع الأنشطة المختلفة مع الاحتياجات الرئيسية لسكان المجتمع الريفي المحلى، ومن ثم فيجب أن تهدف المشاريع الأولى من برامج تنمية المجمعات المحلية حقاً إلى إشباع الاحتياجات التي يعبر عنها سكان هذه المجتمعات والنابعة من واقع إحساساتهم وغير المملاة عليهم.

٢. قد يتحقق تحسين المجتمعات الريفية المحلية من خلال جهود غير مترابطة في كل فرع أساسي من الفروع السابق ذكرها، ولكن التنمية الكاملة المتزنة تتطلب عملاً جماعياً مترابطاً، وكذلك تتطلب برامج متعددة الأهداف، وهذا يعنى أن برامج التنمية الاجتماعية يجب أن تشتمل على تحسينات في كل من مجالات الصحة العامة والإرشاد الزراعي والتعاونيات والاقتصاد المنزل

٣. يجب أن نضع في الاعتبار أن تغير اتجاهات سكان المجتمعات الريفية المحلية وتغير نظرتهم إلى المشاريع المختلفة لبرنامج التنمية الاجتماعية يعتبر من الأهمية بمكان تتعادل مع تلك الأهمية الخاصة بتحقيق الأهداف والمشاريع المادية خلال الخطوات الأولى من برنامج التنمية، ومن ثم فيمثل تغيير الاتجاهات الخطوة الأولى والضرورية لتغير العمل الظاهر أو السلوك، إذ يقول جورج هربرت ميد أن الاتجاه ما هو إلا عمل كامن أو بداية للعمل الظاهر، وعلى ذلك فإذا أردنا أن نخلق عملاً أو سلوكاً اجتماعياً جديداً يقوم به سكان المجتمعات الريفية المحلية ويمثل تنفيذاً لمشاريع التنمية الاجتماعية فلا بد من إيجاد بداية هذا العمل أي لابد من إيجاد اتجاه يتناسب مع هذا العمل التنموي الاجتماعي الجديد.

٤. يجب أن تهدف عملية تنمية المجتمعات الريفية المحلية تنشيط وزيادة اشتراك سكان هذه المجتمعات في برامج وأعمال التنمية، وكذلك استهداف زيادة فاعلية الأشكال الموجودة من النظم السياسية وإيجاد نظام أو إدارة محلية ذات كفاءة عالية حيث لا توجد مثل هذه الإدارات.

٥. يجب اعتبار كل من اكتشاف القادة المحليين وتشجيعهم وتدريبهم من الأهداف الأساسية لأي مشروع يختص بتنمية المجتمعات الريفية المحلية.

٦. الاعتماد المتزايد على إشراك النساء والشباب في برامج التنمية الاجتماعية يزيد من فاعلية هذه البرامج وينشئها على أساس أعرض وأعم ويهيئ لها الفرصة للتوسع المستقبلي طويل المدى.

٧. يجب أن تقوم الحكومات بإمداد التنمية بالمساعدات اللازمة دون احتضانها كلية حتى تكتمل حيوية وفاعلية هذه البرامج.

٨. يتطلب تطبيق برامج التنمية الاجتماعية على نطاق قوى إتباع سياسة متناسقة متكاملة وترتيبات خاصة وتعيين وتدريب العاملين بهذه البرامج وتوجيه الثروات المحلية القومية وتنظيم البحوث والتجارب لزيادة فاعلية هذه البرامج.

٩. يجب استغلال ثروات وإمكانات المنظمات الأهلية باستعداداتها وطاقاتها الكاملة في برامج تنمية المجتمعات الريفية المحلية على المستوى المحلى والقومي والعالمي.

١٠. يتطلب التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلى تنمية مصاحبة على مستوى أوسع وأعم وذلك على النطاق القومي.

ويجرى الآن كثير من برامج تنمية المجتمعات الريفية المحلية في عديد من الدول النامية. ويمكننا الاختلاف الحضاري لهذه البلاد وما بينها من تشابه حضاري أيضاً من أن نتعرف على الأسباب العامة لكل من فشل أو نجاح هذه البرامج وذلك إذا ألقينا نظرة تحليلية عليها. فمثلاً وجد كارل تيلور أن **معظم حالات الفشل** ترجع إلى أحد أو كل الأسباب التالية:

١. العقيدة في أن الإنجازات المادية مثل مشاريع المياه العذبة أو مشاريع الصرف أو مباني المرافق الاجتماعية أو إنشاء وتشغيل المصانع...إلخ تعتبر أحسن الطرق لتشجيع المجتمعات الريفية المحلية لتشترك أو تأخذ على عاتقها إنشاء برامج التحسينات الاقتصادية والاجتماعية.

٢. عقيدة البعض أن الغرباء أو غير ساكنى المجتمع الريفي المحلي هم أكثر قدرة على التحليل والتعرف على كل من الحاجات الصحية والاجتماعية والتعليمية وذلك بطريق موضوعية وعلمية أكثر من سكان المجتمع الريفي المحلى أنفسهم، وعلى ذلك فيمكن لهؤلاء الغرباء تشجيع المجتمعات الريفية المحلية على إنشاء وتشغيل برامج التنمية الاجتماعية بدرجة أكثر كفاءة من سكان المجتمع المحلي.

محاضرة 10

٣. الفشل في إدراك إن سكان المجتمع الريفي المحلى أنفسهم وليس أحداً آخر هم القادرون على القيام بمشاريع التنمية الخاصة بهم، وكذلك الفشل في إعطائهم المسئولية الخاصة بإنشاء وإدارة هذه المشاريع وجعل هذه المسئولية تنبع من الجماعات العاملة بالمجتمع.

٢. العقيدة في أن القرويين الأميين المنعزلين يمكن دفعهم ليساعدوا في برامج التنمية القومية في حالة ما إذا ما أعطيت لهم الفرصة لكي يكونوا مسئولين جزئياً عن التحسينات بقريتهم.

٣. إنشاء وتشغيل البرامج الخاصة بتدريب الأشخاص الذين سوف يعيشون ويعملون بين القرويين للقيام بالتالي:

أ- تنشيط ومساعدة القرويين ليتمكنوا من تنظيم وإنجاز أعمال المساعدة الذاتية والتحسين الاجتماعي.

ب- القيام بالعمل كقنطرة أو معبر اتصال بين القرويين من ناحية والمرافق والهيئات الحكومية التي تتعهد بمساعدة القرويين في إعمال التنمية من ناحية أخرى.

وتتمثل القاعدة الأساسية لتنمية المجتمعات الريفية المحلية في إدراك أن القرويين وحتى الأميين منهم بالرغم من انعزالهم الحضاري والثقافي يتميزون بحاجات ورغبات شخصية، وأنهم يسعون إلى إشباع هذه الحاجات والرغبات. ويجب أيضاً معرفة أنه إذا كان يبدو لنا أن هؤلاء القرويين يتصفون باللامبالاة وعدم الاهتمام بالتغير الاجتماعي فإن هذا يرجع أساساً إذا لم يكن كلية إلى أنهم لم تسنح لهم الفرصة للقيادة أو حتى للاشتراك في برامج تنمية مجتمعهم أو تحسين أوضاعهم المعيشية الخاصة. فإذا نظرنا إلى تاريخ البلاد النامية نجد أن هؤلاء القرويين كانوا يخبرون عن حاجاتهم الشخصية، وكانت حكومات هذه البلاد استعمارية كانت أم إقطاعية تمد القرويين بجزء قليل من هذه الحاجات المملاة عليهم خلال سلسلة من الموظفين الذين كانوا في نفس الوقت إما مفتشين أو صرافين (جامعي ضرائب). وعلى ذلك فيجب أن تبدأ التنمية الاجتماعية الحقة من القاعدة إلى القمة، أو بمعنى آخر يجب أن يكون منشؤها هو المبادرة الشخصية لسكان المجتمعات المحلية أنفسهم. ومن ثم فيجب أن يتركز هدف القائمين بالتنمية الاجتماعية حول إيجاد هذه الظاهرة. ونتيجة للانعزال الطبيعي والحضاري للمجتمعات الريفية والمحلية عن الأحداث القومية نجد أن الحاجات الأساسية لكل هذه المجتمعات تتركز فقط حول [illegible] واهتمامهم الإيجابي بمشاريع التنمية المحلية بدرجة أعلى من اهتمامهم بهذه البرامج التي تخص الوطن أو الدولة. وإذا ساعدنا هؤلاء القرويين على أن يدركوا أن أية مجهودات منظمة يقومون بها لغرض التحسين الذاتي سوف تقابل بمساعدات تكنولوجية ومادية حكومية مناسبة فسنجد أنهم سوف يصبحون أكثر تحمساً للاشتراك في أعمال تنمية مجتمعاتهم المحلية.

مقدمة عن التنمية المستدامة :

لا شك أن التنمية أصبحت هدفا منشودة لكل ذي عمل في جميع مناحي الحياة اقتصادياً ، واجتماعياً ، وبيئياً ، وسياسياً ، وتكنولوجياً وفي كل مجال من شأنه أن يرقي بالفرد ورفاهيته، وأصبحت كذلك مقصود الحكومات فوضعت لها الخطط وجندت لها الأموال والطاقات . بل تعدى الامر للتجديد في مفهوم التنمية وصولا إلى الاعتراف بحق الأجيال القادمة من الاستفادة من موارد وطاقات البلد وهو ما عرف لاحقا بالتنمية المستدامة .

ما هي التنمية المستدامة ؟

بدأ مفهوم التنمية المستدامة يظهر في الأدبيات التنموية الدولية تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة؛ ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (.(Ecosystems

وقد انتشر استعمال التنمية المستدامة بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالمية. وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها، التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية، وخاصة في القطاع الصناعي، وكذلك إلى توسع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينيات بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت في العقدين السابقين . (السنبل، 2001 : 20)

مفهوم التنمية المستدامة :

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، وذلك راجع لتعدد استخداماتها، فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية والبعض الأخر يراها نموذج تنموية بديلا، أو ربما أسلوبة لإصلاح الأخطاء والتعثرات التي لها علاقة بالبيئة، وهناك من يتعامل معها على أنها قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على توعية وتخطيط الاستغلال الموارد بشكل أفضل .(شيلي، 2014 : 65)

يعرف بعض المختصين التنمية بأنها تحسين نوعية حياة الفرد أو مجموعة من الأفراد . وهي سلسلة من المتغيرات الكمية والنوعية بين جماعة معينة من السكان من شأنها أن تؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتغير أسلوب الحياة . (الحسن، 2009 : 7).

ويعد مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم عمومية وشمولية ويرتبط بفكرة التقدم ، ويتضمن التغير ، والتطور من حالة إلى أخرى ، ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري ، فكل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية . (حامد، 2007 : 21)

ان مفهوم التنمية المستدامة ورد لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت هذه التنمية على أنها "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" . (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، 1989 : 83)

وبالتالي يمكن القول إن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة، فإنه يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد، لتستخدم رديفة لها لمحاولة الابقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلا الحالتين فإنه يجب أن نستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها . (غنيم وأبو زنط ،2007 : 29)

محاضرة 11

وبالتالي يمكننا تعريف التنمية المستدامة كالتالي :

تلبية حاجات المجتمع في الوقت الحاضر بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون إهدار حق الأجيال القادمة من الانتفاع بهذه الموارد، ويشمل ذلك الجوانب الرئيسة للتنمية وهي الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية .

أهداف التنمية المستدامة :

للتنمية المستدامة عدة أهداف أهمها ارتقاء الإنسان وسد احتياجاته، من صحة وتعليم وسكان ومعاملة وبنية تحتية وحرية رأي، ونوعية حياة، والتسهيلات المتوخاة من الحكومة والشعب، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية. وألا تعرض حياتهم للخطر، من خلال تدمير أو استهلاك موارد وخيرات الأرض . (رضا وصالح، 2009 : 131)

تهدف التنمية المستدامة الي :

1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان :

تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحية، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديموقراطي .

2. احترام البيئة الطبيعية :

التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام .

3. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة :

تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية الحالية وتنمية إحساسهم بالمسئولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة لإيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة .

4. تحقيق استثمار واستخدام عقلاني للموارد :

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني .

5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها .

6. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع :

وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها، التي تشتمل على الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية . (غنيم وأبو زنط، 2007 : 28) نقلا عن (Geis and Kutzmark)، 1997: 4)

7. ارتقاء الإنسان، وسد احتياجاته :

من صحة وتعليم وإسكان ومعاملة وبنية تحتية وحرية رأي، ونوعية حياة، والتسهيلات المتوخاة من الحكومة والشعب، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية، وألا تتعرض حياتهم للخطر من خلال تدمير أو استهلاك موارد وخيرات الأرض . (حلاوة وصالح، 2010 : 131)

أهمية التنمية المستدامة :

تنبع أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز اهتمامها ، حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة ، أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم .

تظهر اهمية التنمية المستدامه فيما يلي :

(1) أنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعد .

(2) أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة .

(3) تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة .

(4) تنشط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع .(الجوزي، 2012 : 37)

أبعاد التنميه المستدامة :

تتمثل أبعاد التنمية المستدامه في ثلاثة أبعاد رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالي :

أ) البعد الاقتصادي :

تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية ، وفي ظل محدودية الموارد لن يتحقق هذا المسعى إلا بتوفر العناصر التالية :

(1) توفر عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية .

(2) رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية .

(3) زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج ، لزيادة معدلات الدخل الفردي وتنشيط التغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات .

ب) البعد الاجتماعي :

يشمل المكونات والأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية وما تقوم به من جهود تعاونية أو ما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات .

أما عناصر هذا البعد فهي :

(1)الحكم الرشيد المتمثل في نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني .

(2) التمكين : ويقصد به توعية المجتمع بضرورة الإسهام في بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل .

(3) الاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه ، ومتضامن في مسؤولياته .

ج) البعد البيئي :

ويركز على حسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان ، دون إحداث خلل في مكونات البيئة ، وذلك لن يتحقق إلا بالاهتمام بالعناصر التالية :

(1) التنوع البيولوجي المتمثل في البشر ، النباتات والغابات ، الحيوانات والطيور والأسماك .

(2) الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة المتجددة والناضبة .

(3) التلوث البيئي الذي يخل بصحة الكائنات الحية . (الجوزي، 2012 : 37)

يمكن ان نضيف الي الابعاد المذكورة بعدين آخرين وهما :

د) البعد التكنولوجي :

يمكن تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية :

(1) الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والتشريعات الزاجرة .

(2) العمل على الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري .

(3) حماية تدهور طبقة الأوزون .

هـ) البعد السياسي :

إن غياب البعد السياسي للتنمية المستدامة ، والذي يبلوره مفهوم الحكم الراشد ، أثر بالغ على كافة الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة تعيق التنمية المستدامة .

فالبعد السياسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصداقية، وتولي السيادة والاستغلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة .

مبادئ التنمية المستدامة :

يمكن إجمال المبادئ الاساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي :

(1) الإنصاف :

أي حصول كل انسان علي حصة عادلة ومتوازنة من ثروات المجتمع .

(2) التمكين :

بمعني اعطاء افراد المجتمع امكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات او التأثير عليها ، وذلك من اجل زيادة حس الإنتماء لدي هؤلاء الافراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية .

(3) حسن الادارة والمساءلة :

أي خضوع اهل الحكم والإدارة الي مبادئ الشفافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية ، من اجل تجنب الفساد والمحسوبيات وجميع العوامل الاخري التي من شأنها ان تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة .

(4) التضامن :

بين الاجيال وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى للتنمية المستدامة ، وذلك من خلال الحفاظ علي البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة ، وعدم تراكم مديونية علي كاهل الاجيال اللاحقة ، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية .

المحاضرة 12

مجالات التنمية المستدامة :

هناك مجموعة من الاهداف التي تسعي التنمية المستدامة الي تحقيقها في شتى المجالات ، بحيث تتشابك هذه الاهداف ضمن محاور التنمية وهي المحور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .

ويمكن الاشارة الي هذه المجالات المستهدفة بالتنمية المستدامة علي النحور التالي :

(1) المياه :

من الناحية الاقتصادية تهدف التنمية المستدامة الي ضمان امداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية .

وفي المجال الاجتماعي العمل علي تأمين الحصول علي المياه النظيفة للإستعمال المنزل والزراعة .

اما في المجال البيئي فتهدف الي الحفاظ علي الموارد المائية والمياه الجوفية .

(2) الغذاء :

تتشابه كل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية حيث تسعي نحو زيادة الانتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي ، اما بخصوص البيئة فتعمل من اجل ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ علي الاراضي .

(3) الصحة :

من الناحية الاقتصادية العمل علي الرعاية الصحية والوقائية ، اما من الناحية الاجتماعية فتسعي التنمية المستدامة الي ضمان رعاية صحية اولية للأغلبية الفقيرة ، والحماية البيئية .

(4) السكن والخدمات :

علي الصعيد الاقتصادي ضمان توفر المواد الكافية للبناء وموارده ، ونظم المواصلات ، وعلي الجانب الاجتماعي ضمان الحصول علي السكن المناسب بالتكلفة المناسبة ، اما بخصوص البيئة فالعمل علي ضمان الاستخدام المستدام او المثالي للأراضي ، بالاضافة الي الصرف الصحي .

(5) الطاقة :

بخصوص الجانب الاقتصادي ، ضمان الامداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات وللإستعمال المنزلي ، وفي الجانب الاجتماعي ضمان الحصول علي الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي .

وتتكون مصادر الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة التي يمكن استبدالها بسهولة بحيث تشكل مصدرا لا ينفذ للطاقة ، وتعد الطاقة الشمسية من مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة ، والتي يمكن استخدامها في توليد الكهرباء او للتدفئة او للتسخين او حتى للتبريد ، وتوفر الطاقة الشمسية عامل الأمان البيئي ، حيث ان الطاقة الشمسية هي طاقة نظيفة لا تلوث البيئة ولا تترك فضلات مما يكسبها وضعا خاصا في هذا المجال ن كما تعتبر طاقة الرياح ، من مصادر الطاقة التي تشهد النمو الاسرع في العالم ، وتحافظ علي البيئة .

وذلك بسبب خفضها معدلات تغير المناخ الذي يتسبب بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وهو من اهم ميزات توليد الطاقة بواسطة الرياح .

كما انه خال من الملوثات الاخري المرتبطة بالوقود الاحفوري والمصانع النووية ، وتستخدم طاقة الرياح لتوليد الكهرباء عن طريق تحريك مراوح هوائية ضخمة ، وتكون متصلة مع توربينات مولدات كهربائية .

(6) التعليم :

من الناحية الاقتصادية ، ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الاساسية ، ومن الناحية الاجتماعية ضمان الاتاحة الكافية للتعليم للجميع من اجل حياة صحية ومنتجة ، اما الجانب البيئي ، السعي نحو ادخال البيئة في المعلومات والبرامج التعليمية .

(7) الدخل :

يركز الجانب الاقتصادي في هذا الجانب علي زيادة الكفاءة الاقتصادية ، والنمو وفرص العمل في القطاع الحكومي ، ومن الناحية الاجتماعية دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الحكومي ، وبخصوص الجانب البيئي ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية .

متطلبات التنمية المستدامة :

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة فيما يلي :

(1) القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية .

(2) سد الاحتياجات البشرية في ترشيد الاستهلاك .

(3) العناية بالتنمية البشرية في المجتمع .

(4) التنمية الاقتصادية الرشيدة .

(5) الحفاظ على البيئة .

(6) الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية . (علي، 2013 : 111)

نظريات التنمية المستدامة :

لمفهوم التنمية المستدامة مدخلين ، يتعلق الاول منهما بالتفاؤل حول الاستدامة بوصفها مقيدة بالاقتصاد الوطني ، واما المدخل الثاني يتعلق بالتفاؤل حول الاقتصاد الوطني لكونه مقيدا بالاعتبارات المحيطية والبيئية ، واللذان ينصبان في مفهومهما علي ملائمة القيام بخصم التكاليف المستقبلية واحلال رأس المال المصنوع محل الموارد الطبيعية المتناقصة ، وعليه ظهرت نظريتان للتنمية المستدامة .

النظرية الاولي : نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة :

فالعنصر الرئيسي فيها هو ما ينص علي ان رأس المال المصنوع من قبل البشر يمكن له ان يحل محل رأس المال الطبيعي والخدمات التي قامت الأنظمة البيئية بتوفيرها ، فالخط المستدام للاقتصاد الوطني حسب ما يراه سولو solow في عام 1992 هو الذي يسمح لكل جيل مستقبلي بذات الفرصة اليت حظيت بها الاجيال السابقة ، وفي هذه الحالة وكما يري داسجوبتا وهيل Dasgupta and heal 1979 فإن الموارد الناضبة لا تشكل قيدا علي السكان والنمو الاقتصادي في حال حل رأس المال المصنوع من البشر محل رأس المال الطبيعي .

النظرية الثانية : نظرية الصيغة القوية للاستدامة :

وفيه ان رأس المال البشري لا يمكن ان يكون بديلا للخدمات الحيوية التي تقوم الانظمة البيئية بتوفيرها ، ولهذه النظرية عدد حجج تدعمها ، فأول هذه الحجج هي عدم اليقين ، اي لا يمكن التنبؤ بمضمون الافعال الحالية بصورة انه كيف يمكن لهذه الافعال التي تؤدي بالضرر في رأس المال الطبيعي ، الامر الذي لا يمكن معه تقدير مستوي الاستثمار الملائم في رأس المال الذي صنعه البشر والمطلوب من الصيغة الضعيفة للاستدامة لتعويض الضرر الذي اصاب رأس المال الطبيعي ، وثاني هذه الحجج هي عدم الانعكاس ، فتدمير شكل معين من رأس المالي الطبيعي كالتنوع الاحيائي غير قابل للانعكاس ، بينما رأس المال المصنوع من البشر يمكن اعادة بناؤه من جديد ، ولهذا فإنه ليس لدينا طريق يفي بالحاجة الي مقياس صيغة الاستدامة ، وثالث هذه الحجج (الحجم) ، والذي فيه يمكن ان نكون امام حالات عدم استمرارية وتأثيرات العتبة ، في ظل علاقة السبب بالتأثير المستمر التي افترضت في نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة .

محاضرة 13

شروط التنمية المستدامة واهم التحديات التي تواجهها :

على الرغم من انه حدث تقدم في مجال التنمية المستدامة في بعض الدول العربية، شمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لكن جهود التنمية ما زالت تواجه تحديات عديدة، يأتي في مقدمتها الفقر والبطالة وقضية المياه وأزمة البحث العلمي والعولمة .

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وضع استراتيجية متكاملة ذات أهداف محددة وأولويات واضحة تراعي تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العربي، والمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية مع الأخذ في الحسبان ظروف منطقتنا العربية وخصوصيتها وحسن تقدير التطورات العالمية والمتغيرات المستقبلية .

ولعل أهم مرتكزات تلك الاستراتيجية تعزيز بناء القدرات البشرية ووضع عدد من المؤشرات والمعايير لقياس مدى تحقق التنمية وإجراء تقييم دوري لمتابعة برامجها وتوجيه مسارها، وبهذا نطمئن إلى أننا نسير في الاتجاه الصحيح . (الكبيسي، 2012 : 1)

أهم التحديات التي تواجه دول العالم الإسلامي في مجال التنمية المستدامة :

(1) الفقر :

والذي يعد السبب الرئيس للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأخلاقية في دول العالم الإسلامي، حيث يدفع الفقر إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة والقليلة وإلى استعمالها استعمالا عشوائيا .

وتجدر الإشارة إلى أن تلك الجدلية بين الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية قد يكون سببها انتشار الأمية والجهل ، وارتفاع عدد السكان ، وتزايد معدلات البطالة ، وتزايد الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها .

(2) التضخم السكاني غير الرشيد :

وعدم وجود مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في العديد من الدول الإسلامية . فلقد أدي النمو السكاني في تلك الدول إلى تزايد الطلب على الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية .

(3) تدهور قاعدة الموارد الطبيعية :

إن استمرار استنزاف الموارد الطبيعية أدى إلى نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وانتشار كافة أشكال التلوث التي تمس الماء والتربة والهواء وخاصة في المناطق الحضرية، ومن ثم إعاقة تحقيق التنمية المستدامة .

(4) عدم كفاية مصادر التمويل :

نقص التمويل اللازم لتحقيق التنمية البشرية والبيئية المستدامة وبناء القدرات، وعدم وفاء الدول المتقدمة بتقديم المساعدات التي وعدت بها للدول النامية .

(5) ضعف مستوى فعالية الأنظمة التعليمية والبحثية :

قصور الأنظمة التعليمية والبحثية عن مسايرة التقدم العلمي والتقني في العالم ومستلزمات تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى هجرة العقول إلى الدول المتقدمة .

(6) الديون :

تشكل الديون وأعباء خدمتها عبئا كبيرا على اقتصاديات الغالبية العظمى من دول العالم الإسلامي . (غانم، 2012 : 10)

مجالات تحقيق التنمية المستدامة :

تطلب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم، تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة، يطلب الأمر التركيز على ثلاث مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، وهي:

1 - تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.

2 - المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

3 - تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة. توالت الجهود العالمية ما بين عام 1972 وعام 2002 للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم، من خلال عقد ثلاثة مؤتمرات أرض دولية مهمة .

معوقات التنمية المستدامة :

نبهت جميع مؤتمرات قمة الأرض إلى محدودية وندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى العالم، وأن الاستمرار في استخدامها غير المرشد قد يعرضها للاستنزاف، وبالتالي إلى عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة، ومن هذا المنطلق أكدت تلك المؤتمرات ضرورة خلق علاقة أخلاقية تربط بين الإنسان والبيئة، يتحقق عنها صون للبيئة، إضافة إلى ذلك قد نبهت إلى ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية بكفاءة عالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية، بما في ذلك اجتثاث الفقر.

رغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، وذلك لعدد من الأسباب، التي لعل من بين أهمها وأبرزها:

1 - الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو نسبة 140 في المائة خلال الـ 50 عاما الماضية، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام 2050 تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.

2 - انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو 1.1 مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة، وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو 10 في المائة من جميع الأمراض في البلدان النامية.

3 - عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم و الناتج عن غياب السلام والأمن .

4 - مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

5 - استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

6 - تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية ، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي ، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البخر

والنتح ، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

7 - محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم .

8 - عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي ، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

التعامل مع تحديات ومعوقات تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، يتطلب وفق التقارير الدولية المعنية بشؤون التنمية المستدامة، وكذلك آراء المختصين، التخفيف من حدة الفقر في بلدان العالم، وبالأخص في المجتمعات الريفية، التي يعيش فيها معظم الفقراء، هذا إضافة إلى ضرورة تحسين قدرة جميع البلدان، وبالذات البلدان النامية المرتبطة بالتصدي لتحديات العولمة والاعتماد على بناء القدرات الذاتية، بما في ذلك التشجيع على أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة للحد الفاقد ومن الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية، وكذلك القضاء على المشكلات الصحية، وبالذات الأمراض والأوبئة المستعصية، مثال مرض الكوليرا الذي عادة ما ينتشر في البلدان الفقيرة بسبب سوء الرعاية الصحية المتوافرة لديهم، إضافة إلى انتشار المياه الملوثة والمستنقعات.

إمكانية تحقيق التنمية المستدامة :

لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها ، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، أو تصوّر تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصوّر قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوّفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل . فلابد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقق التنمية المستدامة ، وهي :

دور الفرد في التنمية المستدامة :

إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده. فالتنمية المستدامة محورها هو الإنسان وتوفير الحياة الأفضل له وبالتالي فإن كل إنسان أيا كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكل المستفيدين من خدماته أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل. فطالما محور التنمية المستدامة هو الفرد واحتياجاته فإن الفرد أيضا هو الأساس في بناء هذه التنمية.

المحاضرة14

دور الأسرة في التنمية المستدامة :

للأسرة دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه وبلده يحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول ومريح .

ولعل الأسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر فإذا كانت الأسرة حريصة على محيطها وبيئته فإن أفرادها سيكونون كذلك.فالأسرة هي المعلم الأول لمبادىء التنمية المستدامة من حيث صقل وزيادة الوعي والإدراك للحرص على آخرين كما نحرص على أنفسنا.

دور المجتمع :

يؤدي المجتمع دوراً بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة ، فالمجتمع هو المحرك الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ علي بيئتها ومحيطها ، وتحرص علي أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة سليمة . ويقع علي المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام من خلال مبادرات المجتمع من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل . وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في دور وقدرات ومشاركات تنظيمات المجتمع المدني ، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة أن تعمل الحكومات والمنظمات الدولية على تمكين وتعزيز مشاركة هذه التنظيمات في نشاطاتها في المسائل البيئية لتحقيق التنمية المستدامة ، و تفويض السلطة للمجتمع لكي ينمى نفسه بنفسه ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهماً لكل جوانبها (ريحان،2002) .

توصل المجتمع المدني إلى أشكال جديدة وفعالة للتعبير عن المشاعر والاهتمامات الشعبية ، ومن هنا أصبح يعتبر أداة قوية لتعزيز القيم ومقاصد التنمية المستدامة . وينهض المجتمع المدني

بدور هام يلفت أنظار السياسيين إلى القضايا البيئية الناشئة ، والتوعية الجماهيرية ، وترويج الأفكار والنهج الإبتكارية ، والدعوة إلى الشفافية والنشاطات غير الفاسدة في مجال صنع القرارات البيئية.

دور القطاع الخاص :

إن القطاع الخاص شريك أساسي وهو الميزان الذي يتجدد من خلاله الأهداف التنموية.
فبالحديث عن التنمية عبر برامج ونشاطات مستديمة. فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طويل الأمد.

فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي.

إن السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص يجب أن تكون الإنتاج النظيف وتقليل التلوث بمختلف أنواعه تؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات وتوفر الدعم الشعبي والرسمي ولا نختلف في أن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي يجعل منها بنية وركيزة من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بأفرادها.

ظهر القطاع الخاص كطرف عالمي فاعل له تأثيره الهام على الاتجاهات البيئية من خلال ما يتخذ من مقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا ؛ وتستطيع الحكومات أن تؤدي ، في هذا الشأن، دوراً حاسماً في إيجاد البيئة المواتية. وينبغي زيادة القدرات المؤسسية والتنظيمية التي تسمح للحكومات بالتفاعل مع القطاع الخاص. كما يتعين العمل على زيادة الالتزام من جانب القطاع الخاص بحيث تتولد عنه ثقافة جديدة تدل على مسؤوليته نحو البيئة من خلال تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"، ومؤشرات الأداء البيئي ، والإبلاغ عن هذا الأداء ، وإتباع نهج تحوطي في اتخاذ المقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا. ويجب أن يرتبط هذا النهج بتنمية التكنولوجيات الأقل تلويثاً والأكثر ترشيداً ، لتسخير الموارد لخدمة الاقتصاد الذي يشمل دورة الحياة بأكملها وكذلك ببذل الجهود التي تيسر نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً.

الدور الحكومي :

إن الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسات مراعاة لجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية والاقتصاد ولا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي.

والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها لعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر. كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي كما هي العناية بالوضع الداخلي للتنمية أن يكون منسجم مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي ابتداءً من الموظف وانتهاءً بالمؤسسة التي يعمل بها .

دور القانون في حماية التنمية المستدامة وتدعيمها :

اجتمع في الفترة من 18 إلى 20 آب/أغسطس عام 2002 أعضاء الهيئات القضائية من جميع أنحاء العالم بالندوة العالمية للقضاة المعنية بالتنمية المستدامة ودور القانون، وذلك في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، لتأكيد الالتزام بتطبيق القوانين لحماية البيئة واستمرار التنمية المستدامة .

على الرغم من أن هذا الدور هو أيضا حكومي ولكن المقصود هنا وجود آليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل والعمال وما بين البيئة وأنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام بقوانين عصرية تؤكد النهج الشمولي للتنمية. هذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود. كذلك يمثل تطبيق حملة القوانين

المتعلقة بالتنمية المستدامة ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد والمحتاجة لنفس طويل من قبل الجميع.

الصراعات والتنمية

تعدّ الصراعات إشارة قوية إلى الانهيار الاجتماعي. فما أن تنتشر حتى يندلع العنف في كل مكان، مفضية إلى تحطيم الثقة بين الأشخاص والمجتمعات، وتقويض المبادئ والقيم التي تدعم التعاون والعمل الجماعي. ومنذ العام 1998، وافق الصندوق الخاص بمرحلة ما بعد الصراع على تقديم 142 منحة بما قيمته 2,71 مليون دولار أميركي، إلى 38 بلدًا إقليميًا. وقد تلقت منطقة إفريقيا معظم هذه الموارد التمويلية، وتبلغ نسبتها 42% من المقترحات المعتمدة. ونفذت المؤسسات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة غالبية هذه المنح. وقد شجع البنك الدولي أيضًا زيادة البحث في أسباب الصراعات، وقام بتوسيع نطاق قائمة مشروعاته المرتبطة بالصراعات، وزاد من مرونة آليات التمويل الخاصة به لمساندة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. من هنا، فإن هذه الخطة هي عبارة عن جدول أعمال للتقدم الاجتماعي والأمن البشري لتحقيق أهداف الألفية الجديدة الانمائية بحلول العام 2015. وعند التركيز من منظور استراتيجي على بناء مجتمعات شاملة ومتماسكة تضم مؤسسات يمكن إخضاعها للمساءلة، سوف تحقق برامج التنمية نتائج هائلة تتميز بالفعالية وقابلية الاستمرار. ومنذ العام 1990 وحتى العام 2005، كانت التنمية الاجتماعية مكوناً أساسياً في 1068 مشروعاً خاصاً بالبنك الدولي، وكان إجمالي المبالغ المخصصة لها 5,17 مليار دولار أميركي، وهو ما يمثل 27% تقريباً من مخصصات مكونات التنمية الاجتماعية.

وفي الآونة الأخيرة، قامت إدارة تقييم العمليات، وهي إدارة مستقلة في البنك الدولي، باستعراض ما يزيد على 4000 مشروع تابع للبنك الدولي تم تنفيذها على مدار الأعوام الثلاثين الماضية. وخلصت هذه الإدارة إلى أن حوالى 40٪ من جميع المشروعات ركزت جهودها على بعض الأبعاد الاجتماعية مثل المساواة بين الجنسين، والشباب، والمشاركة. وقد عملت المجتمعات المتضمنة للآخرين على تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة إلى مواطنيها. وتميزت المجتمعات المتماسكة بقدرتها على تنظيم العمل الجماعي لتلبية الاحتياجات المشتركة، والتغلب على القيود، وسد الفجوة بين الفوارق الاجتماعية، وإيجاد الحلول المناسبة للاختلافات من دون اللجوء إلى العنف. وشملت المساءلة مؤسسات تتميز بالشفافية والاستجابة، وتقوم بتقديم الخدمات لعملائها بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة والإنصاف[20]. وبالتالي، تتحقق التنمية الاجتماعية المستدامة عندما تتوافر الموارد اللازمة لتوفير احتياجات الأجيال القابلة من فرص

التعليم، ومن الخدمات الصحية، وأيضًا من معدلات مقبولة لمستوى المعيشة التي تتجنب حدود الفقر ومعدلاته.

2- التنمية الاقتصادية

قبل الدخول في مفاهيم التنمية الاقتصادية، لا بد من توضيح بعض التعابير. إن النمو يحدث تلقائيًا، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير .وتتفق أغلبية الاقتصاديين على أن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وعلى نحو طبيعي ومن دون فعل أو تأثيرات مسبقة. بينما تشمل التنمية لدى جميع الاقتصاديين النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات والعادات. وبالتالي، فإن كلاً من التنمية والنمو الاقتصادي يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية. فالتنمية تتضمن، بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر، إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات الإنتاج وفنونه، وغالبًا ما يكون أيضاً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وعلى هذا الأساس، فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط، لأنها ليست بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة في كمية الإنتاجية المستخدمة وكفاءتها فحسب، وإنما أيضًا إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة[21]. بمعنى آخر، هناك اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية وغيرها من مصطلحات النمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي، هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي في إبان فترة زمنية معينة عادة تكون عامًا. كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي في إبان فترة محدودة من دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية. في حين أن التنمية الاقتصادية تعدّ عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي في غضون فترة زمنية طويلة نسبيًا. ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد، ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتتزايد قدرات الاقتصاد القومي. يصاحب ذلك تغيرات بنيانية، تتمثل بزيادة التراكم الرأسمالي، وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية، بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل. فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة.

وتعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج. ووفق هذا التعريف، فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:

ـ الشمولية، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط، وإنما أيضًا الثقافي والسياسي والاجتماعي.

ـ حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

ـ حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.

ـ ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

وقد دلت التجارب والدراسات المختلفة على نظرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أن رأس المال يعدّ أحد أهم العناصر اللازمة توافرها لتحقيق القدر من التنمية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية العناصر الأخرى[22]. والجدير بالذكر أن لقضية التنمية الاقتصادية بعد مجتمعي على مستوى العالم المتقدم أو النامي. وهي تعدّ هدفًا تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية، حتى يتحقق للمجتمع، على المدى البعيد، التوظف الكامل من دون حدوث تضخم أو انكماش. والهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفق معايير صحية وتعليمية واجتماعية وكل ما يجعل منه إنسانًا صالحًا مساهمًا في تقدم وطنه. إنها تهدف إلى رفاهية الإنسان، فهو وسيلتها وغايتها لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية.

وأبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هو إحداث تغيير جذري في هيكلية المجتمع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية كافة، من أجل القضاء على مسببات التخلف بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر، ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع، وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم وتقديم الرعاية الصحية. هذه المعالجة تتضمن رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها. والواقع أن العمل على وضع برامج للتنمية الاقتصادية أو الإسراع بها يهم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. فالدول الغنية ترغب في الاحتفاظ بمعدلات تنمية مرتفعة لتجنب الكساد والركود طويل الأمد. وما لم يكن معدل التنمية مرتفعًا، فإن هذه الدول قد تعاني زيادة الإنتاج عن الحدود المطلوبة مقابل الطلب الكلي (محلي وأسواق خارجية) ومن ثم تواجه مشكلة الكساد والركود والبطالة لأمد طويل. في حين تكون التنمية الاقتصادية مطلبًا ملحًا للدول الفقيرة كأحد الحلول اللازمة لمواجهة التطرّف والحد من

تكريس التبعية. وترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الاجتماعية من أكبر الأسباب في إشعال الصراعات. ومن ثم على استراتيجيات التنمية السعي إلى تحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجّر الصراعات، وهذا هو مقصد التنمية الاقتصادية[23].

أ- أهداف التنمية الاقتصادية

تتمثّل أهداف التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية، مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لمصلحة قطاع الصناعة والتجارة. وتلك الأهداف هي، في واقع الأمر، بمنزلة علاج للمشكلات الناتجة من الخصائص الأساسية التي تتمثل باقتصاديات الدول الفقيرة التي تعدّ دولاً منتجة للمواد الاولية وبعضها قابل للنفاد. هذه البلدان تواجه ضغوطًا سكانية وارتفاعًا في معدلات المواليد، وتمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها نظرًا إلى ضعف الاستثمارات وخصوصًا بالبنية التحتية، إضافة إلى العجز في رأس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدّخرات، وميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها، ما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الاقتصادي وتأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية. كما أنها تعاني الخلل البنائي لأفراد المجتمع، من حيث انخفاض مستوى المدخول، وسوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية، وضعف الإنتاجية وانتشار الفساد الإداري، وعدم الشفافية، واختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة للاحتكار، ثم الطغيان السلطوي والاستبداد.

فضلاً عن ذلك، هناك الدولة الغنية بالموارد والفريدة بالموقع وذات الموروث الثقافي والحضاري، ولكنها فقيرة بفعل الفساد والاستبداد وتحالف رأس المال غير المنتج مع غاسلي الأموال والمهربين والمتهربين. لا بد من سياسات وإجراءات يتعيّن على الدول انتهاجها كأساس لتحقيق أهداف التنمية. إذ يرى الاقتصاديون أن وجود مناخ وبيئة مؤاتيين لأي نشاط اقتصادي هو نتاج لمجموعة من السياسات التي تم حصر أهمها بما يلي: ترشيد السياسات المالية والنقدية وإدارة الدين الخارجي وخدمته، وهي عناصر رئيسة وضرورية للنمو الاقتصادي الحقيقي المستمر. وينبغي أن تهدف السياسات المشار إليها إلى زيادة المدّخرات وتوجيهها للاستثمار في مشاريع تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، على أن يصاحب ذلك وضع حزمة من التشريعات تعمل على بث الإحساس بالثقة لدى المستثمر الأجنبي، ما يحول وظاهرة تهريب الأموال. كما يجب تنمية الصادرات التي يعدها الاقتصاديون بمثابة قاطرة النمو، ووضع التشريعات اللازمة للحد من الاحتكارات، وتحقيق مبدأ السوق الحرة على أسس إقتصادية سليمة توفر المنتوجات بالمواصفات المطلوبة وبالأسعار المناسبة من دون التجرّؤ على حق المواطن في اختيار المنتج الملائم وبالسعر المناسب. هذا بالإضافة إلى توفير البنية التحتية من مواصلات واتصالات وطرق ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلباً في الصناعات الوطنية القائمة[24].

ب ـ تمويل التنمية

لا شك في أن تمويل التنمية قضية مجتمعية، وإن كان النصيب الأكبر في تحمل عبئها يقع على عاتق الدول. فإن كان على الأفراد والمؤسسات أدوار يضطلعون بها وواجبات يلتزمونها، فإن الدول، بما تملك من سلطات، تستطيع من خلال أطرها التشريعية وأدوات الإلزام بها أن تنسّق بين الأدوار والمستويات. وقد يثار تساؤل عما هي مسؤوليات المواطنين في قضية التنمية؟ نظرياً، على الفرد، في ظل العدالة المجتمعية أن يعمل بأمانة وكفاءة، بالقدر الذي يزيد من الإنتاج، ويؤدي ذلك إلى فائدة للاقتصاد القومي تتمثل بزيادة في المدّخرات التي تجد طريقها إلى قنوات الاستثمار. أما دور الدولة في التنمية، فهو مهم بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات، وسنّ القوانين وسلامة تطبيقها، وحماية حقوق أفراد المجتمع منتجين كانوا أو مستهلكين، وكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، وكيفية تعبئة المدّخرات وتوجيهها للاستثمارات، وإيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة للإنطلاق، ما يضع على كاهلها العبء الأكبر في قضية التنمية. خلاصة القول، إن تمويل التنمية مسؤولية جماعية، ويجب عدم النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها سياسة تقبل التأجيل، بل أنها ضرورة ملحة. ومن الناحية الاقتصادية، فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر هي: المدّخرات الوطنية، الاستثمارات الأجنبية، محاصيل الصادرات، الاقتراض (الدين الخارجي/ الدين الداخلي)، المنح والهبات الدوليّة[25].

- المدخرات الوطنية

يتفق معظم الاقتصاديين على أن تجميع رأس المال الحقيقي (الناتج من المدّخرات) هو أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية. ويقتضي ذلك زيادة في المدّخرات الوطنية، مع وجود نظام مالي وائتماني يمكّن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء بالاستثمار. ومن دون مدخرات حقيقية، قد تؤدي الزيادة النقدية إلى التضخم. ويقدر معدل الادخار القومي المطلوب بما يزيد عن 25٪ من إجمالي الدخل (بلغت معدلات الادخار في كوريا الجنوبية 5,34٪، تايلاند 34٪، شيلي 6,28٪)، ومن حيث أن جزءًا من المدخرات يجد طريقة إلى الاستثمار، فإن من الأهمية أن تسلك الحكومات طرقًا عادلة لزيادة المدّخرات من خلال زيادة الضرائب بعدالة ونزاهة، وألا تؤدي الزيادة في المدّخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الاقتصادية. كما يمكن أن يتم تجميع المدّخرات من خلال إصدار سندات حكومية.

ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية، إذ تتأثر التنمية بحجم المدّخرات المتاحة للاستثمار. وتظل تنمية المدّخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول إلى التوظيف الكامل. ويطرح الاقتصاديون ما يسمى بالدورات الاقتصادية السيئة التي تقف حجر عثرة أمام زيادة المدّخرات في الدول الفقيرة حيث يكون مستوى الدخل الحقيقي عادة منخفضًا وهو بالقطع سبب في هبوط مستوى الطلب الذي يؤدي بدوره إلى قلة الاستثمار ومن ثم عجز في رأس المال المتاح لبدء دورة إنتاجية. ويرى الاقتصاديون أن من الأهمية تعزيز تعبئة المدّخرات المحلية التي تعدّ شرطًا من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية. ويمكن تحديد هذه الوسائل بما يلي:

ـ ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع المدخول، لأنه المحدد الأساسي للطاقة الادّخارية، وهذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

ـ تطوير قطاع التأمين وتحريره باعتباره من أهم آليات تعبئة المدّخرات الاجتماعية.

ـ العمل على تخفيض كلفة فتح حسابات ادخارية.

هذا بالإضافة إلى أن تطوير أداء الصناديق الادخارية سيؤدي إلى توجيه احتياطياتها إلى الاستثمار في سوق رأس المال، وهو الأمر الذي ينعش الاستثمارات ومن ثم التشغيل وبدء دورات اقتصادية جديدة[26].

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تنقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات عامة وتكون من الحكومات، واستثمارات خاصة وتكون من القطاعات والشركات والمؤسسات الخاصة في البلدان. ويتمثل الاستثمار على المستوى القومي، بأوجه الإنفاق كافة التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو تحسين مستويات معيشة المواطنين. وبهذا المفهوم يكون للاستثمار هدفان: إقتصادي، ويتمثّل بتحقيق عائد مادي يستهدف منه المجتمع، ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق بهدف رفع طاقات الدولة الإنتاجية، واجتماعي، ويتمثل بتحقيق رفاهية المواطنين، ويكون ذلك من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والثقافة. فإن الدول تولي الاستثمار أهمية كبيرة وتقرر له أدوارًا في سياستها الاقتصادية وفي الخطط التنموية. والمعرف أن الاستثمار عادة يعتمد على الادخار القومي (مدّخرات الأفراد والشركات والجهات الحكومية)، وتلجأ الدول إلى المدّخرات الأجنبية في حال عدم كفاية المدّخرات المحلية لتحقيق المعدلات المطلوبة من الاستثمار. وفي جميع الأحوال يتطلب أن يكون مناخ الاستثمار مناخاً ملائماً أو مشجعاً للمستثمر. وكلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت أكثر جذباً للاستثمار وبخاصة الاستثمار الأجنبي.

وتعد الاستثمارات الأجنبية سندًا مهمًا للدول النامية حيث تعوّض العجز في المدّخرات الوطنية المتاحة للاستثمار، كما أنها تعمل على الحد من مشكلات عبء الديون الخارجية وعبء خدمتها. كما أنها تسهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشكلات أخرى كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الاستثماري وزيادة مطردة في النفقات وعدم القدرة على المنافسة في سوق السلع والخدمات. ويعدد الاقتصاديون الهدف من الاستثمارات الأجنبية في ما يلي:

- الإستفادة من الموارد المتاحة (البشرية - المادية).
- الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلاً من الاعتماد على الاستيراد.
- تحسين الموارد واستغلالها جيداً[27].

يوفّر الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد المالية، بالإضافة إلى التكنولوجيا المتقدمة التي تساعد على رفع جودة الإنتاج وتقليل الكلفة الإنتاجية، وبالتالي دعم قدرة المنتوجات المحلية التنافسية في الأسواق الخارجية. ويسهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح أسواق جديدة عن طريق ربط الإنتاج المحلي بحاجة الأسواق الخارجية، قدوم كفاءات فنية وإدارية تعمل على رفع الأداء الاقتصادي؛ تحسين موازين المدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها؛ زيادة الإمكانات التصديرية للدول متلقية الاستثمارات وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية. الواقع، إن الاستثمارات المباشرة وتدفقها إلى بلد ما، على الرغم من أهميتها لاقتصاديات الدول المتلقية ودورها المؤثر في التنمية، فإن تحقيق الآثار المتوخاة من هذه الاستثمارات مرهون بما تؤديه وتوجهاتها والأنشطة التي تعمل فيها. وبالتالي، يجب عدم ربط المنح والقروض وتدفقات الاستثمار بشروط سياسية أو تبعية اقتصادية.

ولكن هناك معوقات أخرى تمثل قيودًا على جذب الاستثمارات في البلاد النامية هي عبارة عن: معوقات مؤسسية: تتمثل بقصور المؤسسات المشرفة على الاستثمار وتعددها، وجمود القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، والضمانات الخاصة بعدم التأميم، والمصادرة، والحق باسترداد رؤوس الأموال وتحويل الأرباح؛ ومعوقات في البنيان الإنتاجي: وتتمثل بنقص الهياكل الأساسية وتخلفها أو قاعدة رأس المال الاجتماعي، وتخلف قطاعات الخدمات (النقل والمواصلات)، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض العائد المتوقع، بالإضافة إلى عدم توافر الكوادر البشرية المدربة للأعمال الإدارية، وعدم وجود قاعدة ماهرة من العمال. والى جانب ذلك المناخ الفكري والعقائدي السائد: ويتمثل بوجهة نظر الدولة المتلقية في أساسيات التعامل مع الأموال الوافدة وحقها بمصادرتها أو تأميمها أو توجيهها وفق خطة التنمية، ووجود تيارات متطرفة تؤثر في حالة الاستقرار السياسي، وأيضاً سوء حالة الأمن وتفشي الفساد. هناك آراء متباينة في وجهات النظر من الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية في

الدول النامية بين مؤيدي الاقتصاد الحر ومعارضيه من الإشتراكيين، يساندهم في ذلك ممثلو مدرسة التبعية. فنجد أن الرأسماليين مقتنعون بأن الحرية الاقتصادية أنسب الطرائق لتحقيق التصنيع السريع، ومن ثم التنمية الاقتصادية للدول النامية. وهنا يضطلع الاستثمار الأجنبي المباشر، كحزمة من رأس المال والفن الإنتاجي والمصارف والهياكل الإدارية والتنظيمية، بالإضافة إلى القدرات التسويقية، بدور إيجابي في تعويض النقص المحلي في هذه الموارد في الدول النامية. في حين يرى الإشتراكيون أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لمواصلة استغلال موارد هذه الدول واستنزافها. تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الإستخراجية وقطاع الخدمات، وهذا في مصلحة الدول المتقدمة، ومن شأنه إفقار الدول النامية. كما يمكن أن تكون الاستثمارات كأداة لدعم طبقة النخبة ذات العلاقات بالدول المستثمرة.

إن الأرباح الهائلة التي تجنيها الاستثمارات في الدول المتلقية تعاد إلى الدولة الأم، مع حدوث نقص في الموارد السيادية للدولة نتيجة الاعفاءات الضريبية والجمركية المقررة للشركات المستثمرة. كما يمكن أن يكون للشركات المتعددة الجنسية دور في تفاقم مشكلة التلوث البيئي، إذ تتركز عادة استثماراتها في بعض الصناعات الملوثة كصناعة الكيماويات والأسمنت. كما لا يمكن اغفال دور هذه الشركات في التدخل في شؤون الدول المتلقية الداخلية بالشكل الذي يعرّض استقلال هذه الدول السياسي للخطر عندما تتعارض مصالح هذه الشركات والحكومات الوطنية. ولا بد من الإشارة إلى أن الاستخدام الأمثل للاستثمارات الأجنبية له آثاره الإيجابية في حال الاستقرار المجتمعي، واستخدام الأموال الواردة في مشاريع إنتاجية يزيد من كفاءة المجتمع الاقتصادية من دون أن يصاحب تدفقها استغلال إقتصادي وتحكّم سياسي أجنبي يوجه إنتاجها إلى خدمة الاحتكارات الأجنبية[28].

محاضرة 15

- التصدير

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة. ويعدّها بعض خبراء الاقتصاد قضية مجتمعية تفرض نفسها على مسارات تلك المجتمعات الاقتصادية، ذلك أن للتصدير، بخلاف دوره التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية، أهمية كبرى متصلة بنجاح عملية التنمية. فالصادرات، باختصار، تعمل على: تحقيق أثر التقلبات الاقتصادية السيئة في الاقتصاد القومي، دعم قوة مساومة الدولة في الأسواق الخارجية؛ دعم قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، توسيع قاعدة المجتمع الاقتصادية. وتصدير إحدى الآليات المهمة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق الذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره. فالتوسع في التصدير عمومًا يساعد على إزالة العوائق أمام القيمة الاقتصادية. وإن زيادة النفاذ به إلى الأسواق الخارجية تمكّن الدول من الحصول على عائد مجز عن تسويق منتوجاتها في الخارج. وهذا قطعًا يسهم في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، شريطة ألا تحجب عوائد الصادرات عن استردادها وتبقى في الخارج لحساب أصحابها. وهو القصور الذي تعانيه أغلبية الدول النامية، حيث يقوم المصدّرون عادة بالتوقيع على مستحقاتهم في المصارف الأجنبية تحسبًا لأي تغيرات قد تطرأ على المجتمع نتيجة تفشي الفساد أو عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. والواقع أن تعظيم قدرة الصادرات التنافسية بالقدر الذي يوفر للتنمية مصدراً وطنياً يتطلب توافر عدد من المقومات، وأهمها:

- الإنتاج وفق مواصفات دولية وبجودة ملائمة.

- التزام معايير البيئية من حيث استخدام المخصبات والمبيدات، كما هو الحال في السلع الزراعية أو استخدام الكيماويات في الإنتاج الغذائي.

- طرح الإنتاج في الأسواق الخارجية مستوفياً لأحدث تقنيات التعبئة والتغليف.

ـ الدراسة الجيدة للسوق المستهدف وتصميم حملات الدعاية والإعلان المناسبة.

ـ الإهتمام بخدمات ما بعد البيع، كما هو الحال في السلع الصناعية. ولكن هل يمكن أن تسهم الصادرات في تمويل التنمية الاقتصادية بالقدر المطلوب؟

الواقع، إن إسهام الصادرات في تمويل التنمية يشوبه القصور، فهناك العديد من العوامل المعوقة للنمو المأمول للصادرات نوجزها كما يلي:

ـ إنخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية.

ـ إشتداد حدة المنافسة العالمية.

ـ عدم التزام العديد من المصدرين المواصفات القياسية العالمية.

ـ ضعف القدرات التسويقية والترويجية في الأسواق الخارجية.

ـ إرتفاع كلفة التصدير التي تشكل فيها كلفة النقل نسبة كبيرة.

ومن الملاحظ أن هناك سمة غالبة على أداء الصادرات، وهي أن حصيلة الصادرات تتسم بأنها شديدة الحساسية للتقلبات في الاقتصاد العالمي، فأي هزّة في الأسعار العالمية تجد صدىً مباشراً على برامج التنمية. ولا شك في أن الدول النامية ستظل أمدًا غير منظور تعتمد على الاستثمارات الوافدة والاقتراض كأحد أهم وسائل تمويل التنمية، بغضّ النظر عن كل ما تقوم به الدول من جهود لفتح الأسواق الخارجية، سواء من خلال إيجاد برامج لتحفيز المصدريين أم

التوسع في الاتفاقيات التفضيلية التي تمنح منتوجاتها في أسواق بعض الدول إعفاءات جمركية تعطيها ميزة نسبية عن منافسيها من دول أخرى[29].

- الإقتراض

هناك نوعان من الاقتراض، اقتراض من الداخل، وهو ما يسمى بالدين المحلي، ويمثل رصيد مديونيتها تجاه المصارف الوطنية. ليس ضروريًا عمومًا أن يكون كل الدين العام المحلي موجهًا إلى الاستثمار، فقد يوجه إلى الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية. أما الدين الخارجي فهو يمثل الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية على الدولة لحساب دول خارجية. وتأتي القروض من مؤسسات دولية وصناديق تنموية وتأخذ شكل تقديم الأموال التي تدرجها الدولة ضمن موازنتها، فتستخدمها في مشاريع تنموية أو في إعادة تأهيل البنية التحتية، وقد تكون في شكل عون فني أو شكل تدريب وتمويل دراسات عدة. ولا شك في أن هذا يساعد في عمليات التنمية من خلال ما يوفره الاقتراض من موارد تمويلية للتنمية. ويتوقف نجاح سياسة القروض على شروط منح القرض من حيث سعر الفائدة، وفترة السماح ومدة السداد، هذا إلى جانب كيفية استخدام القروض ووجهتها، ومدى الاستفادة منها، وعما إذا كانت توجه إلى استثمارات حقيقية من عدمه. إن عبء المديونية من أهم المشكلات التي تقابل الدول المقترضة، وهو أمر يرتبط بطاقة الدول المدينة على تدبير الموارد اللازمة لمقابلة الالتزامات المترتبة على الديون، ومدى تأثير ذلك في الأوضاع الاقتصادية. فالالتزامات جزء من الناتج القومي يُحوّل إلى الخارج، ومن ثم فهو يؤثر في الاستهلاك ومستوى المعيشة كما في الادخار والاستثمار. لذا، فمن الأهمية بمكان ما التوقّف عند آثار الاقتراض في استقلال الدولة المدينة سياسيًا.

والسؤال الأهم: هل استخدمت الديون على الوجه الصحيح في بعض دول في العالم الثالث؟ كثيرًا ما تصطدم سياسات منح القروض بالشروط من قبل المانحين مثل التدخل في الشؤون الداخلية. إن الاقتراض من الخارج سيظل يسيطر على الأداء الاقتصادي لأي دولة، إلا إذا نجحت في أن تضع سياسة اقتصادية محددة يكون التصدير من أهم ملامحها[30].

- المنح والهبات

تلعب المنح والهبات الدولية الرسمية دورًا مهمًا في برامج التنمية، باعتبارها أحد مصادر التمويل اللازمة لتلك البرامج، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر. ولا شك في أن المنح والهبات تساعد على تعبئة الموارد المحلية، في حال استخدامها وفق قواعد محددة وبشفافية مطلقة تحول دون استخدام هذه المنح في غير الأغراض الواردة لها، كأن تستخدم في سداد الأجور والإيجارات ونفقات الدعاية غير المطلوبة، أو سرقتها كما هو الحال في العديد من بلدان العالم الثالث. وفي هذا الصدد، فإن استخدام المنح والهبات في برامج التنمية سيؤدي إلى تحسين رأس المال البشري والطاقات الإنتاجية والتصديرية. وهي تشكّل أدوات مهمة في إطار دعم البرامج التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية ومرافق

المياه والطاقة والصرف، كما أنها شروط مهمة لرفع كفاءة الاقتصاد عمومًا. ولكن يرى بعضهم أن للمنح والهبات كلفة باهظة قد ترتبط بالسيادة الوطنية، إذ أنها غالبًا ما تكون مشروطة من قبل الدولة المانحة التي تفرض رؤيتها السياسية والاقتصادية. وتكون آثار المنح عادة إيجابية إذا نجحت الدول المتلقية في استخدامها من خلال تحسين سياسات التنمية واستراتيجياتها على المستوى الوطني، بغية تخفيف الفقر وتوفير العيش الكريم لأفراد المجتمع، من خلال الحد من البطالة ورفع مستويات الدخل، وهذا كله مرهون بزيادة الاستثمارات كمدخل رئيس لإحداث التنمية.

وإلى جانب الدول، ثمة وكالات ومنظمات متخصصة بمنح الهبات مثل الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة للتغذية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدات التقنية. ويأتي الصندوق الكويتي وصندوق أبو ظبي والصندوق السعودي للتنمية كأهم الصناديق التي تعمل في مجال تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية والنامية، ويقارب عدد الدول المستفيدة من العون المقدم منها حوالى 130 دولة [31]. أما الصناديق العربية الإقليمية فيأتي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي كأهم الصناديق التي تعمل على تحقيق التكامل العربي، ودعم موازين مدفوعات الدول العربية، من خلال توفير التمويل اللازم للإصلاحات الكلية والقطاعية وخصوصًا القطاعين المالي والمصرفي. أما على المستوى الدولي فهناك البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية. إن تحقيق الاستفادة من المنح، يستوجب على الدول المستفيدة أن تعمل على تهيئة الظروف الداخلية المؤاتية لتوظيف فعّال للمدّخرات، والمحافظة على معدلات كافية للاستثمارات وزيادة القدرات البشرية، مع الحد من هروب رؤوس الأموال ومحاربة الفساد على الصعد كافة لكونه عائقًا للتقدّم ومانعًا للتنمية الاقتصادية المستدامة. إضافة إلى ذلك، هناك الاستقرار السياسي والأمني، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتوافر ضمانات العدالة للمجتمع، ووجود مناخ ديموقراطي، وهي أمور أساسية في عملية التنمية الاقتصادية.

فضلاً عن ذلك، فإن وجود بيئة إستثمارية شفافة مستقرة تشجّع على دخول السوق، مع احترام حق الملكية، وتنظيم المنافسة العادلة بين الاستثمارات المحلية والخارجية، وتطوير النظم الضريبية والجمركية، كلها مع الإقرار بحق الوطن في السيادة غير المنقوصة على أرضه، وحق المواطن في الحصول على حقه من ثروات بلاده في إطار من الحرية. يمكن برامج التنمية الاقتصادية تحقيق المأمول منها إذا راعت الحكومات المشكلات الاجتماعية. ذلك أن المسائل الاقتصادية المتعلقة بالتنمية تعد بسيطة نسبيًا قياسًا بأحوال المجتمع. فالمشكلات الاجتماعية هي الأكثر أهمية وعمقًا، حيث تتعلق باحترام الأوضاع الثقافية والصحية. لذا يجب

تحرير النظام الاجتماعي بأكمله بحيث ينشأ نظام سياسي مؤمن بالديموقراطية وتداول السلطة، وحق المواطن في الاختيار والاحتجاج. وأيضًا ينشأ نظام اجتماعي بحيث يكون لكل مواطن الحق في الحصول على ما يشبع رغباته. فالتنمية تعني تغييرًا في كل معانى الحياة. ولن تنجح برامج التنمية الاقتصادية بغير تغيير النظام الاجتماعي ليكون نظامًا يعمق الشعور بالانتماء ويجعل لدى المواطن الدوافع الملائمة للتنمية الاقتصادية[32].

-3